Strategic implications for the nuclear framework agreement between Iran and the (5 +1)
A prospective study
الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين إيران ودول(5+1) ‘‘دراسة مستقبلية’’

م.م. ميثاق مناحي دشر العيساوي
عنوان الباحث: مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

ملخص الدراسة

يعد الملف النووي الإيراني من اكثر الملفات أثارةً للأزمات في المنطقة، وزادت من توتر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فضلا عن علاقة الاخير بدول الخليج. وبعد اخفاق جولات ومفاوضات طويلة ومعقدة بين الاطراف المتفاوضة تمخضت تلك المفاوضات التوصل إلى اتفاق اطار في مدينة لوزان السويسرية في 2ابريل/نيسان/2015. هذا الاتفاق من المؤمل أن يشكل أساساً الاتفاق نهائي في يونيو/حزيران/2015. وقد اثيرت الكثير من المواقف الدولية وردود الافعال حول هذا الاتفاق، وكان أبرز تلك المواقف، الموقف الإسرائيلي والروسي فضلا عن الموقف الخليجي بشكل عام، لما سببه هذا الاتفاق من انكشاف استراتيجي للأمن الخليجي وتهديد للأمن الإسرائيلي. وقد تطرقت الدراسة إلى كل تلك المواقف الدولية والعوامل التي ادت إلى نضوج الاتفاق وقناعة الإدارة الأمريكية في هذا الوقت بالذات، ايضا ركزت الدراسة على الاهداف الامريكية والإيرانية من هذا الاتفاق ومكاسب الطرفين ومستقبل الاتفاق الإطاري في ظل التحديات التي تواجه هذا الاتفاق في ظل الرفض الإسرائيلي، إذ يعول على الإدارة الأمريكية القادمة والكونغرس الأمريكي في نسف هذا الاتفاق.

Summary

Iran's nuclear program is one of the more exciting to files crises in the region, and has further strained the relationship between the United States and Iran, as well as last relationship Gulf countries. After the failure of rounds long and complex negotiations between the negotiating parties emerged from those negotiations to reach a framework agreement in the Swiss city of Lausanne in April 2/2015. This agreement will hopefully form the basis final agreement in June / 2015. A lot of international attitudes and reactions have been raised about this agreement, and the most prominent of these attitudes, the Israeli position and the Gulf as well as the Russian attitude in general, what caused this Agreement from a strategic exposure to the security of the Gulf and the threat to Israel's security. The study addressed to all those international situations and factors that led to the maturation of the agreement and convinced the US administration at this particular time, the study also focused on the US and Iranian objectives of this Agreement and gains both parties and the future of the Framework Agreement in the light of the challenges faced by this Agreement in the light of the Israeli rejection, as counting on the next US administration and the US Congress in the torpedo this agreement.

المقدمة

بعد سنوات من الصراع واخفاق جولات سابقة من المفاوضات العسيرة، توصلت القوى الكبرى وإيران إلى اتفاق إطار لحل أزمة برنامجها النووي. ما يشكل حجر أساس لاتفاق نهائي. وأهم ما تم الاتفاق عليه هو معضلتا تخصيب اليورانيوم والعقوبات. وبعد مفاوضات معقدة متواصلة ليلا ونهارا في لوزان، وقبلها في جنيف، وشد وجذب وتصريحات كثيرة متناقضة ومتباينة، إذ كان بعضها يشير للتفاؤل بقرب التوصل إلى اتفاق وبعضها يدعو للتشاؤم وفشل المفاوضات؛ توصلت الدول الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا) مع إيران إلى اتفاق إطار لتسوية الملف النووي الإيراني. ما يشكل مرحلة مهمة على طريق اتفاق نهائي خطط له لينجز في 30 حزيران/يونيو 2015. وطرح اوباما ثلاثة خيارات لكبح الطموحات النووية الإيرانية. وقال إن الأول هو: "اتفاق قوي ويمكن التثبت منه مثل هذا" سيؤدي إلى "منع إيران سلميا من الحصول على سلاح نووي." والخيار الثاني هو: اننا يمكن أن نقصف المنشآت النووية الإيرانية وبالتالي نبدأ حربا أخرى في الشرق الأوسط وندفع برنامج إيران للوراء بضع سنين، أما الخيار الثالث هو الانسحاب من المفاوضات ومحاولة دفع الدول الأخرى لمواصلة العقوبات الاقتصادية على إيران "وأن نأمل في تحقق افضل النتائج". وقال اوباما إن الاتفاق من خلال التفاوض "هو افضل خيار لنا إلى حد بعيد".

وعلى ما يبدو أن الادارة الامريكية أدركت أن لا سبيل أمامها بخصوص الملف النووي الإيراني سوى التفاوض وأنها ذلك الصراع الطويل، ولهذا جاء اتفاق لوزان الإطاري مثمرا بعض الشي ومن المؤمل أن يستكمل في نهاية حزيران/يونيو 2015.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها: (إن اتفاق الإطار النووي بين إيران ودول"5+1" مثل قاعدة تفاوضية جيدة لحل أزمة الملف النووي الإيراني، والملفات الإيرانية الآخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والإقليمية). والإثبات صحة الفرضية سنحاول الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هي الأسباب المؤدية إلى نجاح الاتفاق الإطاري في التوصل إلى اتفاق نهائي في يونيو/حزيران 2015 ؟ وهل نجاح الاتفاق سيسهم في عملية الاستقرار في المنطقة؟ وهل سيؤدي إلى تطبيع العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟ وما هي التداعيات والأنعكاسات الاستراتيجية لهذا الاتفاق على دول الخليج وأمن المنطقة؟.

منهجية البحث

اعتمد البحث على مناهج عدة لتأكد من صحة فرضيته، وهذه المناهج هي المنهج التحليلي الذي اعتمد بشكل كبير في اعداد الدراسة لتحليل المواقف الدولية والتصريحات السياسية بين الطرفين، ايضا اعتمد البحث على المنهج الاستشرافي لدراسة وتحليل والتنبؤ في مستقبل الاتفاق النووي.

هيكلية البحث

اقتضت الضرورة تقسيم البحث إلى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات. إذ تناول المبحث الأول اتفاق الإطار (المعايير، المواقف الدولية، عوامل النضج)، وتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالآتي: المطلب الأول: المعايير الرئيسة في الاتفاق النووي ومكاسب الطرفين، أما المطلب الثاني جاء بعنوان: الموقف الدولي والإقليمي من الاتفاق الإطار النووي، في حين تناول المطلب الثالث: اهداف الاتفاق واهم عوامل نضجه.

أما بالنسبة للمبحث الثاني جاء تحت عنوان: مستقبل الاتفاق النووي وانعكاساته الاستراتيجية، إذ قسم أيضا إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول: التداعيات الدولية وسياسة للولايات المتحدة الإقليمية، أما المطلب الثاني جاء بعنوان: الانكشاف الاستراتيجي للاتفاق وتداعياته على أمن الخليج، في حين تناول المطلب الثالث: مستقبل الاتفاق النووي. ومن ثم انتهت الدراسة بالخاتمة والاستنتاجات

المبحث الأول: اتفاق الإطار (المعايير، المواقف الدولية، عوامل النضج)

اعلنت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فريديريكا موغيريني في 2/ابريل/نيسان/2015 توصل الدول الكبرى الست إلى تفاهم مع إيران حول المبادئ السياسية للاتفاق الشامل بين الطرفين حول برنامج إيران النووي. وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عقد في مدينة لوزان السويسرية الخميس 2 أبريل/نيسان في ختام المفاوضات التي أجرتها مجموعة "5+1" مع إيران، قالت موغيريني "إن الاتفاق الذي تم تحقيقه سيشكل أساسا للاتفاقية النهائية الشاملة". وأفادت الدبلوماسية الأوروبية بأن الخبراء قاموا ببلورة مسودة الاتفاقية النهائية، مضيفة أن الطرفين اتفقا على أن تكون جاهزة قبل 30 يونيو/حزيران 2015. وذكرت موغيريني أن قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم ستكون مقيدة، وستتواصل أعمال التخصيب في مركز نطنز فقط، أما منشأة فوردو النووية فسيتم تحويلها إلى مركز علمي. وبحسب البيان المشترك بين إيران ومجموعة "5+1" فإن مؤسسة دولية مشتركة ستساعد إيران على إعادة تصميم مفاعل آراك النووي الذي يعمل بتقنية الماء الثقيل، كي لا يصنع مادة البلوتونيوم[*] القابلة للاستخدام عسكريا، أما الوقود المستخدم فسيتم تصديره إلى خارج إيران. وشددت الدبلوماسية على أن الاتفاقية بين "5+1" وإيران ستتطلب تصديقها من قبل مجلس الأمن الدولي[1]. وسنتطرق في هذا المبحث إلى اهم المعايير التي تم الاتفاق عليها ومكاسب الطرفين من هذا الاتفاق.

المطلب الأول: المعايير الرئيسة في الاتفاق النووي ومكاسب الطرفين

سيتم الحديث في هذا المطلب عن اهم البنود أو المعايير التي تم الاتفاق عليها فيما يتعلق بالتخصيب وعدد أجهزة الطرد المركزي، وعمليات المراقبة والتفتيش، وكذلك رفع العقوبات عن إيران.

1. التخصيب

أ- وافقت إيران على تخفيض حوالي ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها. إذ ستخفض إيران عددها من حوالي 19 ألف جهاز مركب إلى 6104 أجهزة مركبة بموجب هذه الاتفاقية، وسوف يحق لـ 5060 جهاز فقط بتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات. وجميع أجهزة الطرد المركزي الـ 6,104 هذه ستكون من نوع IR-1s، الجيل الأول من أجهزة الطرد المركزي لدى إيران[2].

ب- ستوضع المواد الفائضة تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا يمكن استخدامها الا كبديل. وقد وافقت إيران ايضا على عدم بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عاما[3].

ت- وافقت إيران على عدم تخصيب اليورانيوم إلى نسبة تزيد عن 3.67 بالمئة لمدة 15 سنة على الأقل.
ث- وافقت إيران على خفض مخزونها الحالي من حوالي 10 آلاف كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى 300 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة 3.67 بالمئة لمدة 15 عاما.
ج- سوف توضع جميع أجهزة الطرد المركزي الفائضة والبنية التحتية لتخصيب اليورانيوم في التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يمكن استخدامها سوى كبديل لتشغيل أجهزة الطرد المركزي ومعداتها.
ح- وافقت إيران على عدم بناء أية منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عاماً.
خ- مدة الفسخ– وهي الوقت الذي تحتاجه إيران لإنتاج كمية كافية من المواد الإنشطارية لصنع سلاح نووي واحد- وهي تقدّر حاليًا بمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر. وسيتم تمديد هذه المدة إلى سنة واحدة على الأقل، طوال عشر سنوات على الأقل بموجب هذا الإطار.

فوردو ونطنز:
أ- وافقت إيران على عدم تخصيب اليورانيوم لمدة لا تقل عن 15 سنة في موقع فوردو الواقع تحت جبل، لذلك من المستحيل تدميره في عمل عسكري. ولن تبقى مواد انشطارية في فوردو لمدة 15 عاما على الاقل. سيبقى هذا الموقع مفتوحا لكنه لن يجري عمليات تخصيب لليورانيوم. وسيسحب نحو ثلثي اجهزة الطرد المركزي من الموقع.
ب-نطنز: المنشأة الإيرانية الرئيسية للتخصيب، وتضم اجهزة طرد مركزي من نوع أي أر-1 من الجيل الأول وآي آر-2ام الاسرع، وهي قادرة على استيعاب خمسين الفا من هذه الاجهزة. وقد وافقت إيران على ان يصبح نطنز المنشأة الوحيدة للتخصيب وسيزود بـ5060 جهاز أي أر-1 من الجيل الأول لمدة عشر سنوات. اما اجهزة الطرد المركزي الاخرى فستسحب وتوضع تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[4].

2. المراقبة والتفتيش

أ- ستتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة كل المواقع النووية الإيرانية بانتظام.
ب- يمكن لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخول مناجم اليورانيوم والاماكن التي تنتج "الكعكة الصفراء" (نوع مركّز من اليورانيوم) لمدة 25 عاما.
ت- يمكن للمفتشين إجراء مراقبة مستمرة لمرافق الإنتاج والتخزين لدوارات ومنافخ الطرد المركزي الإيرانية لمدة 20 سنة. سوف تُجمّد قاعدة التصنيع لأجهزة الطرد المركزي الإيرانية وتوضع تحت المراقبة المستمرة.
ث- سيتم إنشاء قناة للمشتريات مخصصة لبرنامج إيران النووي من أجل الرصد والموافقة، على أساس كل حالة بمفردها، إزاء تزويد أو بيع أو نقل مواد وتكنولوجيات معينة متعلقة بالطاقة النووية ذات الاستخدام المزدوج إلى إيران – وذلك كتدبير إضافي لتأمين الشفافية.
ج- وافقت إيران على تنفيذ البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى توفير إمكانية أكبر لدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتزويدها بالمعلومات بشأن برنامج إيران النووي، بما في ذلك المرافق المعلنة وغير المعلنة.
ح- سوف يُطلب من إيران أن تسمح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من المواقع المشبوهة أو المزاعم المتعلقة بوجود منشأة تخصيب سرية، أو منشأة للتحويل، أو منشأة لإنتاج أجهزة الطرد المركزي، أو منشأة لإنتاج الكعكة الصفراء في أي مكان في البلاد.
خ- وافقت إيران على تنفيذ القانون المعدل 3-1 الذي يفرض الإبلاغ المبكّر عن بناء منشآت جديدة.

آراك
سيدمر قلب هذا المفاعل الذي يعمل بالمياه الثقيلة أو ينقل خارج الاراضي الإيرانية. وسيعاد بناء المفاعل ليقتصر على الابحاث وانتاج النظائر المشعة الطبية بدون انتاج بلوتونيوم يتمتع بقدرات عسكرية. وسيرسل الوقود المستخدم إلى الخارج طوال عمر المفاعل. ولا يمكن لإيران بناء مفاعل بالمياه الثقيلة لمدة 15 سنة.

3. العقوبات

أ- ترفع العقوبات الاميركية والأوروبية فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على احترام إيران لتعهداتها، ويعاد فرض هذه العقوبات إذا لم يطبق الاتفاق. ترفع كل العقوبات المفروضة بموجب قرارات صادرة عن مجلس الامن الدولي ما إن تحترم إيران كل النقاط الاساسية في الاتفاق. ويبقي قرار جديد للأمم المتحدة الحظر على نقل التكنولوجيا الحساسة ويدعم تطبيق هذا الاتفاق. اما مدة تطبيق القرار والتي تتراوح بين 10 - 15 سنة بحسب النشاطات، وستكون صالحة لـ25 عاما لعمليات التفتيش لسلسلة التزود باليورانيوم[5]. وقالت مفوضة الأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فريديريكا موغيريني إن "الاتحاد الأوروبي سيوقف تطبيق جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المرتبطة ببرنامج إيران النووي، كما ستوقف الولايات المتحدة تطبيق جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المرتبطة ببرنامج إيران النووي بالتزامن مع تطبيق إيران لالتزاماتها

الرئيسة بعد أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك". وكانت موغيريني أول من غرد على تويتر قائلة "أنباء سارة". تبعها وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف مؤكدا "تم التوصل إلى حلول".

4. مراحل تطبيق الاتفاق

أ- سوف تحدّ إيران من قدرة التخصيب المحلي والأبحاث والتطوير لمدة عشر سنوات – الأمر الذي سيضمن ألا تقل مدة الفسخ عن سنة واحدة على الأقل. وإلى أبعد من ذلك، سوف تكون إيران ملزمة بخطتها للتخصيب والأبحاث والتطوير التي تبادلتها مع مجموعة الدول الخمس زائد ألمانيا.

ب- سوف تحدّ إيران من العناصر الإضافية لبرنامجها لمدة خمسة عشر سنة. فعلى سبيل المثال، لن تقوم إيران ببناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم أو مفاعلات مياه ثقيلة وسوف تحد مخزونها من اليورانيوم المخصب وتقبل إجراءات معززة حول الشفافية.

ت- سوف تستمر عمليات التفتيش وتدابير الشفافية المهمة إلى ابعد من 15 سنة. سيكون تقيّد إيران بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقيدًا دائمًا، بما في ذلك التزاماتها المهمة حول السماح بدخول المفتشين والشفافية وسوف تستمر عمليات التفتيش القوية لسلسلة إمداد اليورانيوم الإيراني لمدة 25 سنة.

ث- وحتى بعد انقضاء مدة القيود الأشد صرامة على البرنامج النووي الإيراني، فان إيران سوف تبقى طرفًا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تحظر على إيران تطوير أو حيازة الأسلحة النووية وتفرض عليها تقديم ضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول برنامجها النووي[6].

5. المكاسب الإيرانية والمكاسب الغربية

فور توقيع الاتفاق الإطاري بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، انطلقت موجة عارمة من ردود الفعل المعتادة في كافة الاتجاهات. فتجد من يصور الاتفاق كنصر مؤزر لإيران، ومن يصوره كهزيمة لها. والغريب هو التعامل مع الخبر كأنه مفاجأة، رغم أن الوصول لاتفاق صار مرجحا منذ ٢٠١٣م، حين بات واضحا أن عدم الاتفاق لا يخدم مصلحة أي من الطرفين، والاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم حصلت به إيران على كثير من المكاسب قطعا لكنها كذلك قدمت تنازلات مرضية للطرف الآخر. وسنقوم هنا بعرض مكاسب كل طرف مقارنة بمقترحات الحل السابقة منذ ٢٠٠٣م وحتى اليوم.

أ - المكاسب الإيرانية

1. عدم خلط أوراق الملف النووي بغيره من الملفات العالقة، فلم يفرض الاتفاق أية قيود على المنظومة الصاروخية لإيران، رغم تصريحات "فرانك روز" نائب وزير الخارجية في ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠١٤م بأن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها على الحد من إمكانات إيران الصاروخية (والتي زادت بعد الإعلان في مارس ٢٠١٥م عن الصاروخ "سومار" المعدل من الروسي "كي إتش ٥٥" والبالغ مداه ألفي كيلومتر). كذلك لم يتعرض الاتفاق لأي قيود على العلاقات الإقليمية لإيران رغم التعهدات الغربية المتتالية لدول الخليج، واكتفت الولايات المتحدة بزيادة تواجدها العسكري في مياه الخليج العربي اعتبارا من ٢٧ مارس 2015، كوسيلة لطمأنه حلفائها بأننا هنا من أجلكم، وقد كان ربط الاتفاق بالنشاط الإقليمي لإيران واردا في مقترحات عام ٢٠٠٣ كمثال، والتي تضمنت في البند الثاني منها التعاون في الملف العراقي.
2. رفع العقوبات الاقتصادية الخانقة على إيران تدريجيا بعد توقيع الاتفاق النهائي في يونيو/حزيران/2015، تلك العقوبات التي بلغت ذروتها اعتبارا من ٢٠١٢م، وصارت مربكة بشدة للاقتصاد الإيراني ومؤثرة على حياة المواطنين. وكذلك التسييل التدريجي لأموال وأصول إيران المجمدة في الغرب والبالغة وفقا لتقديرات إيران لمائة مليار دولار.
3. استمرار مفاعل فوردو كمركز بحثي للنظائر المشعة لعلاج السرطان بمشاركة دولية، بديلا عن مقترح سابق بتقديم دول الخمسة زائد واحد النظائر المشعة لإيران، وهو ما يضمن التراكم المعرفي في هذا المجال لإيران وليس استهلاكه وحسب[7].
4. اعادة انتاج النفط، والذي يمكن أن يصل إنتاجه إلى 4 ملايين برميل يوميًا في أقل من 3 أشهر بعد رفع العقوبات وارتفاع عائدات النفط المقدرة بـ 25 مليار دولار في موازنة 2015 إلى نحو 100 مليار دولار في 2017 مقارنة بنحو 120 مليار عائدات العام 2011.
5. السماح لإيران بالعودة إلى النظام المالي العالمي بما يشمل كافة العمليات المصرفية ولا سيما التي تتعلق بمدفوعات صادرات النفط ومختلف الصادرات من المنتجات الإيرانية بالعملات الحرة خاصة الدولار الأميركي واليورو وكذلك مدفوعات إيران قيمة مستورداتها من مختلف دول العالم بعد " فك " عزلتها الاقتصادية ، علماً أن إيران كانت في ظل العقوبات تلجأ إلى التحايل في مدفوعاتها الخارجية وإيراداتها وذلك باعتماد نظام المقايضة ، وقد ترتب لها بذلك ديون على الدول المستوردة للنفط بمليارات الدولارات.

6. عودة إيران إلى التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والحصول منها على قروض مختلفة وبشروط متعارف عليها في العلاقات الدولية.
7. عودة الاستثمارات الخارجية المباشرة، لتتدفق إلى إيران ، بما فيها استثمارات شركات النفط الأجنبيّة ، وشركات إنتاج السيارات، والتي ترغب في استعادة مكانتها في تطوير الصناعة الإيرانية.
8. دعم احتياطي البنك المركزي البالغ حاليا نحو 62 مليار دولار أمريكي ، وكان يفوق 100 مليار دولار قبل العقوبات ، ومن شأن ذلك أن يوفر الدعم والحماية للنقد الوطني واستعادة قيمته السابقة، إذ كان الدولار الأميركي يعادل 12 ألف ريال ، وفي الوقت نفسه يخفض معدل التضخم إلى أقل من 15% [8].

ب - المكاسب الغربية

1. تخفيض إمكانات إيران النووية، بما يضمن اقتصارها على الأهداف السلمية خلال السنوات العشر مدة الاتفاق. وجاءت البنود أكثر إحكاما من مقترحات سابقة، فشملت خفض طرادات مفاعل نطنز للنصف، مقارنة بتثبيت عددها في مقترح يوليو/تموز ٢٠١١م، وتحويل مفاعل فوردو لمركز أبحاث نووية، وكذلك وقف تخصيب اليورانيوم ٢٠% فأكثر، وتصدير اليورانيوم المخصب فوقها، وهو ما عارضته إيران في مقترحات ٢٠١٢م. كذلك إعادة هيكلة مفاعل الماء الثقيل في" آراك "لتخصيب البلوتونيوم، وهو ما لم تتضمنه المقترحات السابقة، فضلا عن الرقابة الدولية المطلقة والمفتوحة وبدون ترتيب مسبق، على كل المنشآت النووية الإيرانية، والتي كانت موجودة دائما في جميع المقترحات.
2. رفع العقوبات وفقا للاتفاق الإطاري سيكون تدريجيا، ومترتبا على درجة التزام إيران بتطبيق ما يخصها، وهي الصيغة التي عارضتها إيران قبل أن تقبلها أخيرا، خوفا من التذرع بها لاستمرار العقوبات بعد أن يتم تخفيض الإمكانات النووية الحالية[9].

هذه المكاسب ومعايير الاتفاق تركت اثر كبير وردود افعال ومواقف على الساحة الدولية والإقليمية اتجاه الاتفاق الإطاري بين إيران ودول الخمسة زائد واحد، وهذا ما سيتم الحديث عنه في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني: الموقف الدولي والإقليمي من الاتفاق الإطار النووي

لم يكن يوم الاعلان عن توصل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران للاتفاق النووي حول برنامج إيران النووي يوماً عاديا، فما إن تم الاعلان وتوصلت الاطراف المفاوضة إلى حلول حتى تلقفت وسائل الاعلام ذلك الاتفاق، وكانت هناك تداعيات وردود فعل ومواقف اتجاه ذلك الاتفاق النووي. ومن اهم تلك المواقف هو الموقف الروسي – الأوربي، والإسرائيلي، والسعودي. وايضا كانت هناك عدة عوامل أدت إلى جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات وتوصل إلى اتفاق. وكانت هناك عدة مواقف دولية واقليمية ترددت بعد الإعلان عن الاتفاق الإطاري بين إيران ودول (5+1) بعض تلك المواقف وردود الأفعال ايجابية ومؤيدة لهذا الاتفاق، والبعض الاخر مستنكرة وبعضها اخذت الصمت إلا انها بالمحصلة ردودها سلبيه وتحفظت عن الإعلان عن موقفها بدواعي قراءة بنود الاتفاق واصدار بيان مشترك مع الدول الإقليمية الاخرى، وهذا ما تمثل بالموقف الخليجي بشكل عام والسعودي بشكل خاص. وهذه المواقف هي على النحو الآتي:

1. الموقف الروسي - الأوربي

اعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن ترحيب روسيا بنتائج المفاوضات التي جرت في لوزان السويسرية بين مجموعة "5+1" وإيران بشأن برنامجها النووي. وفي تصريح صحفي بتاريخ 2 أبريل/نيسان/2015 أشار لافروف الذي شارك في المفاوضات، إلى أنها أسفرت عن صياغة البنود الرئيسة التي سيستند إليها العمل اللاحق على بلورة الاتفاقية النهائية الشاملة حول الملف الإيراني. وأضاف الدبلوماسي أن روسيا تعول على عدم إعادة النظر في الاتفاق الذي تم تحقيقه. وأعاد لافروف إلى الأذهان أن الاتفاقية النهائية تعد "وثيقة بالغة التعقيد ينبغي بلورتها بجميع تفاصيلها، وهذا العمل سيستغرق حتى نهاية يونيو/حزيران/2015"، معربا عن أمل روسيا في ألا تكون هناك ضرورة إلى إرجاء عقد الاتفاقية إلى أبعد من ذلك. وعن احتمال نقل المواد النووية إلى روسيا. ذكر لافروف أن ثمة تفاهم في إطار الاتفاقات بين إيران والدول الست الكبرى حول احتمال نقل المواد النووية من إيران إلى روسيا. وأشار بهذا الصدد إلى أن الاتفاقات السابقة بين روسيا وإيران بشأن تزويد المحطات الذرية الإيرانية بالوقود وإعادة مخلفاته إلى روسيا ما تزال قائمة. يذكر أن الطرف الروسي اقترح سابقا أثناء المفاوضات مع إيران نقل جزء كبير من المواد النووية بما فيها اليورانيوم المخصب إلى الأراضي الروسية، علما أن هذا الموضوع ينظر إليه كأحد عوامل تقييد برنامج إيران النووي. واعترف لافروف بأنها "مسألة معقدة للغاية"، مضيفا أن روسيا مستعدة للنظر فيها. أما في ما يتعلق بموضوع إعادة تصميم مفاعل آراك، وفيما يتعلق بتشكيل الكونسورسيوم الذي سيقوم بإعادة تصميم مفاعل آراك النووي، قال لافروف إنه من السابق لأوانه الحديث عن الجهات التي ستشارك فيه. ودعا الدبلوماسي الروسي إلى تفادي "تسييس هذه الموضوعات" والأخذ بعين الاعتبار الخبرات التي تمتلكها هذه الدولة أو تلك بهذا الشأن. وأكد لافروف اهتمام روسيا بتوسيع التعاون مع إيران في هذا المجال، مشيرا إلى أن روسيا تدرس دورها المحتمل إزاء منشأة فوردو أيضا. وفيما يتعلق برفع العقوبات أعرب لافروف عن قناعة روسيا بأن حظر توريد الأسلحة إلى إيران يجب أن يرفع فورا بعد التوصل إلى اتفاقات مع إيران. وأعاد نائب وزير الخارجية إلى الأذهان أن روسيا في مرحلة بلورة قرار 1929 لمجلس الأمن الدولي ذي الشأن، أشارت مرارا إلى عدم منطقية إدخال هذا الموضوع بالذات في سياق الملف الخاص بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأردف قائلا: "للأسف بقيت حججنا آنذاك غير مسموعة، لكننا نعود إلى هذا الموضوع وسنصر على رفع حظر الأسلحة عن إيران في

المقام الأول". وأضاف أن هناك عملا لابد من تنفيذه لتحديد أحداث ستكون نقطة انطلاق لرفع العقوبات عن إيران على الصعيد العملي. وعلى الصعيد الخارجي وتأثير الاتفاق على الوضع الامني في المنطقة قالت الخارجية الروسية: اتفاقات لوزان ستؤثر إيجابا على الوضع الأمني في الشرق الأوسط. وفي وقت سابق من يوم الخميس أعربت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها عن ثقة روسيا بأن يكون للاتفاق السياسي بين إيران والدول الكبرى تأثير إيجابي على الوضع الأمني العام في منطقة الشرق الأوسط. وجاء في البيان أن روسيا ترى في هذا الاتفاق "دليلا دامغا على أن الجهود السياسية الدبلوماسية تصلح لحل المشكلات والأزمات الأكثر تعقيدا". وأضافت الخارجية، إنها لا تشكك في أن الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني سيمكن إيران من لعب دور أكبر في حل "عدد من المشكلات والنزاعات التي تشهدها المنطقة[10]. ويعد الموقف الروسي هذا اتجاه إيران هو جزء من ترميم السياسة الروسية المتهالكة التي خلفها الاتحاد السوفيتي والتي سعى اليها الرئيس الروسي" فلاديمير بوتن منذ توليه الرئاسة، من خلال التعاون مع إيران بشكل لا يثير غضب الولايات المتحدة؛ لكن الإدارات الامريكية لا تسمح للسياسة الروسية أن تتجاوز حدودها في القيام بدور استراتيجي يتقرب من المنطقة العربية ومياه الخليج الدافئة عبر إيران، ولا تهمل الحسابات المستقبلية التي تضع روسيا إلى جانب الصين وإيران في موقع استراتيجي مهم منطقة اسيا واطرافها، مع مرونة في حصول بوتين على مكاسب جيوبولوتوكية مباشرة في منطقة البلقان وترتيب أمنه القومي في الشيشان وغيرها، ومحاولة الوصول إلى حل مرض لتقاسم المصالح في منطقة بحر قزوين[11]، وهناك تعاون وعلاقات اقتصادية مع إيران وتعد روسيا أقوى الشركاء التجاريين لإيران، وتعاونتا في العديد من المجالات، منها ما يتعلق بإنشاء المفاعلات النووية والتحديث العسكري والتبادل التجاري في مختلف الصناعات الثقيلة والمنسوجات و بالنسبة للمجال النووي فقد اعتمدت إيران على روسيا – الاتحاد السوفيتي آنذاك- في بناء مفاعل بوشهر، بعد توقف الدول الغربية عن استكمال العمل جراء نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 م، و تعرض المفاعل للتدمير الناجم عن القصف العراقي واستمر هذا التعاون حتى تم تدشين أول محطة كهروذرية إيرانية في أغسطس 2010 م و رغم كل هذه العلاقات
والمصالح فإن روسيا حريصة على عدم امتلاك إيران في نهاية المطاف السلاح النووي، إذ يؤدي امتلاكها للسلاح النووي إلى تغيير المعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، ويلحق الضرر بنفوذها في المنطقة[12] وقد حكمت الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني ثلاثة محددات أساسية لعبت دوراً اساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذا الملف في كافة مراحله سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أم في مرحلة فرض عقوبات على إيران، المحدد الاول: يتمثل في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، إذ تعد روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، اذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات إذ تتراوح العلاقات ما بين التعاون في مجال القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري بين الجانبين في مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها، بعبارة اخرى أي هناك تعاون اقتصادي وثيق بين الجانبين. أما المحدد الثاني: فيتمثل في أن روسيا تظل حريصة –برغم مصالحها الوثيقة مع إيران- على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الاخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية اخرى، لا سيما أن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي لتغير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة أسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيو-ستراتيجي لورسيا بما قد يلحق الضرر بنفوذها في تلك المنطقة. لكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الاتحاد الاوربي بشأن حقيقة الاهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني؛ وانما تحفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون اقدر من غيرها على تقيم أبعاد هذا البرنامج بحكم مشاركاتها فيه بصورة اساسية حتى وأن كانت تتعلق بمنشآت أقامتها إيران خارج إطار التعاون النووي مع روسيا، أما المحدد الثالث فهو متعلق بالتحالف الاستراتيجي بين روسيا وجمهورية إيران[13].
أما المواقف وردود الفعل الأوربية، فقد كانت مرحبة بالاتفاق، وأعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل - من جهتها - عن ترحيبها بالاتفاق، مشيدة بجولة المفاوضات الأخيرة التي استضافتها مدينة لوزان السويسرية. واعتبر وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أن التوصل لاتفاق نووي أولي بين إيران والقوى العالمية يوفر أساسا جيدا للتوصل لما قد يكون اتفاقا شاملا "جيدا جدا"، كما رحب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بالاتفاق بُعيد الإعلان عن توقيعه[14].

2. الموقف الإسرائيلي

تناول عدد من المسؤولين السياسيين في إسرائيل مسألة التفاهمات الأخيرة التي توصلت إليها إيران والقوى الغربية، ليوم الخميس 3/ابريل/نيسان/2015، بشأن الاتفاق النووي الإيراني. وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية إن المسؤولين أوضحوا أن التفاهمات التي توصل إليها الجانبان "سيئة" وستؤدي إلى اتفاق "سيئ" وخطير. وأكد المسؤولون أنه إذا تم تشكيل الاتفاق وفقاً للخطوط العريضة والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان اليوم فستكون هذه الاتفاقية بمثابة "خطأ تاريخي" ستجعل الوضع أكثر خطورة مما هو عليه [15]. وفي أول رد فعل رسمي على الاتفاق النووي في لوزان، انتقدت إسرائيل، مساء الخميس، الاتفاق بشدة، وعدت أن الحديث عنه خطأ تاريخي. ووفقا لما تراه، فإن هذا الاتفاق يؤدي إلى منح الشرعية الدولية للبرنامج النووي الإيراني الذي يهدف إلا إلى إنتاج قنبلة نووية. كما هاجم المسؤولون الإسرائيليون الولايات المتحدة والدول العظمى، وعدوا الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران على أنه "انطواء أمام الإملاءات الإيرانية"، وأنه لن يؤدي إلى برنامج نووي لأهدف سلمية، وإنما لأهداف حربية. وأضاف المسؤولون أن البديل لـ"الاتفاق السيئ" الذي تم التوصل إليه ليس الحرب، وإنما اتفاق آخر يفكك البنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، ويطالبها بوقف "عدوانها وإرهابها في المنطقة والعالم". وقد جاءت أقوال المسؤولين الإسرائيليين ردا على تصريحات الرئيس الأميركي باراك أوباما، التي أدلى بها في مؤتمر صحفي، بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق، تساءل فيه - موجها كلامه لمعارضي الاتفاق في العالم - : "هل هذا الاتفاق أسوأ من حرب أخرى في الشرق الأوسط؟".

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كان قد كتب في "تويتر" أن أي اتفاق مع إيران يجب أن يعيد قدراتها النووية إلى الوراء، ويوقف "إرهابها وعدوانها". من جهته قال الوزير لشؤون الاستخبارات، يوفال شطاينتس: إن "الابتسامات في لوزان منفصلة عن الواقع البائس، فإيران ترفض تقديم تنازلات في برنامجها النووي، وتواصل تهديد إسرائيل وباقي الشرق الأوسط[16].وعاد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وحمل بشدة على أي اتفاق نووي قد تبرمه القوى العظمى مع إيران، معتبراً أن مثل هذا الاتفاق يمثل جائزة لإيران على عدوانيتها، وأن إسرائيل هي أول المتضررين. ومع ذلك، يرى خبراء في إسرائيل أن الاتفاق الغربي مع إيران ليس سيفاً مسلطاً على عنق إسرائيل. ويشير آخرون إلى أن بوسع إسرائيل أن تندد وتصرخ ضد الاتفاق، لكن ليس بوسعها شن هجوم عسكري على إيران. وحمل نتنياهو بشدة مجدداً على الإدارة الأميركية والدول المشاركة في المفاوضات النووية مع إيران، وزعم أنها تمنح إيران جائزة على عدوانها. وقال، خلال حفل في مقر رئاسة الحكومة الإسرائيلية في القدس المحتلة: إن "الاتفاق المتبلور في لوزان يبعث برسالة تفيد بأن لا ثمن للعدوان، بل على العكس، ثمة مكافأة على عدوانية إيران. والدول المعتدلة والمسؤولة في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل ودولاً خرى كثيرة ، هي أول المتضررين من هذا الاتفاق". وأضاف نتنياهو: يستحيل فهم كيف أنه فيما تستمر القوات المدعومة من إيران في اليمن باحتلال المزيد والمزيد من الأراضي، يغمضون في لوزان عيونهم عن هذا العدوان. واستدرك قائلا: "لكننا لا نغمض عيوننا، وسنواصل العمل ضد كل تهديد"[17].

وتحدث منتقدون جمهوريون، ممن تربطهم علاقات قوية مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بقوة ضد الاتفاق مع إيران، وأعرب الجمهوريون في الكونغرس الأميركي عن قلقهم إزاء اتفاق الاطار الذي تم التوصل إليه في لوزان الخميس بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، مؤكدين تمسكهم بحقهم في أن تكون لهم كلمة في أي اتفاق نهائي يتم التوصل إليه بهذا الشأن. وقال رئيس مجلس النواب الأميركي الجمهوري جون باينر في بيان: إن "معايير اتفاق نهائي تمثل فارقا مقلقا بالمقارنة مع الأهداف الأساسية التي حددها البيت الأبيض"، معربا عن قلقه وبخاصة إزاء إمكانية رفع العقوبات عن إيران في المدى القصير. ويأتي الانتقاد الجمهوري مع تزايد قلق إسرائيل، التي وصفت الاتفاق بأنه "بعيد عن الواقع"، وتعهدت بمواصلة الضغط لمنع اتفاق نهائي "سيء"[18]، وأن جميع الخيارات تبقى مطروحة". في الوقت الذي أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما باتفاق الاطار بشأن برنامج إيران النووي قائلا: إنه "اتفاق جيد" سيمنع إيران من الحصول على سلاح نووي وسيجعل العالم أكثر أمانا وهو خيار أفضل من حرب جديدة في الشرق الأوسط. وبعد قليل من الاعلان عن الاتفاق في سويسرا بعد مفاوضات طويلة بين إيران والقوى العالمية خرج أوباما إلى حديقة البيت الابيض ليروج للاتفاق لدى الأمريكيين وأعضاء الكونغرس المتشككين، وقال "لذا فحين تسمعون المنتقدين الحتميين للاتفاق يرفعون اصواتهم اسألوهم سؤالا بسيطا.. هل تعتقدون فعلا أن هذا الاتفاق القابل للتثبت منه... إذا نفذ بالكامل.. بدعم من القوى الكبرى العالمية.. خيار اسوأ من المخاطرة بحرب أخرى في الشرق الأوسط؟". وطرح أوباما ثلاثة خيارات لكبح الطموحات النووية الإيرانية، مرجحاً الخيار السلمي التفاوضي من بين هذه الخيارات الثلاثة التي ذكرت سابقاً، إذ قال: إن الاتفاق من خلال التفاوض "هو افضل خيار لنا إلى حد بعيد". وقال الرئيس أوباما: إنه إذا قتل الكونغرس الأمريكي الذي يقوده الجمهوريون الاتفاق بدون تقديم اي بديل معقول "حينئذ ستكون الولايات المتحدة هي التي ستلام عن فشل الدبلوماسية". واضاف أوباما: انني تحدثت مع العاهل السعودي الملك سلمان وسيتحدث قريبا مع نتنياهو وزعماء بالكونغرس. في حين وصف الاتفاق بأنه تاريخي، وسيقطع على إيران كل طريق يمكن ان تسلكه لتطوير سلاح نووي. واضاف "إذا أدى اتفاق الاطار هذا إلى اتفاق شامل نهائي فسيجعل بلدنا وحلفاءنا والعالم أكثر أمانا". إذ وصفه بأنه " اتفاق جيد". وأقر أوباما بوجود "تاريخ صعب" بين الولايات المتحدة وإيران. وساندت الولايات المتحدة انقلابا عام 1953 اطاح برئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطيا. وكان الثوريون الإيرانيون الذين اطاحوا بالشاه المدعوم من الولايات المتحدة في 1979 قد احتجزوا دبلوماسيين امريكيين رهائن[19].

ويأتي الموقف الإسرائيلي الرافض للاتفاق النووي بسبب الرؤية الإسرائيلية لإيران، بوصفها تمثل تهديدا للأمن القومي الإسرائيلي، وذلك التهديد له مصدران وفق تحليل جورج فريدمان، وهما:

أ- البرنامج النووي الإيراني وامكانية تطوير إيران هذا البرنامج.

ب- الدعم الإيراني لحزب الله وحركة حماس وجماعات اخرى في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم أن إيران تقع في منطقة بعيدة عن إسرائيل ولا تمثل تهديدا عسكريا تقليديا، لكن الإسرائيليين يحبذون أن تتخلى إيران عن برنامجها النووي بطريقة أو بأخرى. ويرى فريدمان أيضا أن اسرائيل نفسها لا تمتلك وسائل موثوق بها لتدمير البرنامج النووي الإيراني عسكريا. وما تخشاه اسرائيل في الحقيقة هو أن تجري الولايات المتحدة وإيران صفقات سياسية من شأنها أن تضر بإسرائيل، والتي يظل لديها مساحة لكي تناور من خلالها اكثر مما هو متاح أمام السعودية. فإسرائيل يمكنها أن تبقى بجوار دولة عراقية موالية لإيران على العكس من السعودية التي ترى بدورها أن تجاوز إيران نطاق النفوذ السعودي في المنطقة اصبح مسألة وقت، كما لا يمكن أن يحتمل السعوديون أن تستمر هيمنة حزب الله اللبناني المؤيد لإيران في لبنان[20]. ونظراً للتصريحات العلنية المكررة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول توقعاته لاتفاق نووي مع إيران، ونظراً لأن إسرائيل تعد أن برنامج إيران يشكل تهديداً وجودياً لها، فليس من المستغرب أن تأتي انتقادات نتنياهو بصورة قوية ودون تردد تجاه معايير إطار الاتفاق التي نشرتها الولايات المتحدة مؤخراً. وقد قال نتنياهو في الثاني من نيسان/أبريل2015: "إن هذا الاتفاق سوف يمهد الطريق أمام إيران لصنع قنبلة نووية بدلاً من أن يسده". وعشية عيد الفصح، عقد اجتماع استثنائي للحكومة المصغرة (المعنية بالشؤون الأمنية) يفيد بأن إسرائيل "متحدة في معارضة الاتفاق المقترح" والذي يقول عنه الرئيس الإسرائيلي أنه قد يهدد بقاء بلده. ويتمثل جوهر الانتقادات الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها الكامل في المفاوضات، وأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية تحوّل خلال المحادثات من القضاء على البرنامج النووي الإيراني إلى مجرد الحد منه. وقد أدت العقوبات إلى قدوم إيران إلى طاولة

المفاوضات، لذلك ترى إسرائيل أنه كان من الممكن انتزاع المزيد من التنازلات من إيران لو كان المجتمع الدولي يتمتع بقيادة أكثر تصميماً. ومن هذا المنظور، كان الوقت إلى جانب الولايات المتحدة، ويعود ذلك أولاً إلى انخفاض أسعار النفط - الذي هو مصدر الدخل الرئيس لإيران - إلى النصف في الأشهر الماضية، وثانياً لأن العالم كان متحداً ضد أي تخصيب نووي إيراني بفضل ستة قرارات من قبل مجلس الأمن ذات صلة بالموضوع. وعلى نطاق أوسع، تؤمن إسرائيل أن إيران لم تتخذ قط قراراً استراتيجياً يتنصل من الأسلحة النووية، وأن الغرب اقترب من إيران بصورة أكثر خلال المحادثات وليس العكس من ذلك. ووفقاً لهذا التفكير، تشعر إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر تفضيلا للحوافز من المثبطات، ولم تؤمن بتاتاً بأن الولايات المتحدة ستهاجم في الواقع برنامجها النووي. ويؤمن مسؤولون إسرائيليون أيضاً أن هناك الكثير من التفكير القائم على التمني حول النوايا الإيرانية في أعقاب الاتفاق. على سبيل المثال، أشاروا إلى أنه قبل أيام فقط من الإعلان عن معايير إطار الاتفاق، أعلن الجنرال محمد رضا نقدي قائد قوات التعبئة ("الباسيج") في إيران أن تدمير إسرائيل "غير قابل للتفاوض"، إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية تجاهلت ذلك التصريح إلى حد كبير. ولا تنصب انتقادات إسرائيل حول شروط الاتفاق فحسب، بل أيضاً حول التداعيات التي قد تكون لها على دور إيران في الشرق الأوسط. وتبرز هناك ثلاثة مخاوف:

أولاً: تشير معايير إطار الاتفاق على ما يبدو إلى أن إيران ستكون قادرة على الحفاظ على البنية التحتية النووية بالحجم الصناعي عند انتهاء مدة الاتفاق بعد خمسة عشر عاماً، من بينها الوصول غير المقيد وبسهولة أكبر إلى أجهزة الطرد المركزي المتقدمة بهدف إنتاج اليورانيوم المستخدم في تصنيع الأسلحة. ويؤمن الإسرائيليون أنه تحسباً لهذه القدرات الإيرانية المستقبلية، من المرجح أن يؤدي بناؤها إلى قيام سباق تسلح في الشرق الأوسط يهدف إلى استباق إيران ، وربما يشمل ذلك تعاون نووي أوثق بين باكستان والمملكة العربية السعودية. وقد تؤدي أي تطورات من هذا القبيل إلى تغيير الوضع الراهن في المنطقة.

ثانياً: يخشى مسؤولون إسرائيليون من أنه لن يتوفر للمفتشين الدوليين ما يحتاجونه من النفاذ الضروري بعد التوقيع على الاتفاق، وعليه فإن التحقق من الامتثال الإيراني سوف يكون أقل صرامة مما تتصوره الولايات المتحدة. وهم قلقون بشكل خاص من (عدم سماح إيران للمفتشين الدوليين) من الوصول إلى المواقع العسكرية الإيرانية. ويقلق الإسرائيليون أيضاً من أن هناك القليل من الوضوح حول آلية تحديد الانتهاكات الإيرانية وكيف سيتم تنشيط عقوبات "شرط الانقضاء" إذا لزم الأمر. فمن وجهة نظرهم، إن اختلاف المصالح التجارية بين أعضاء مجلس الأمن سيجعل من الصعب تطبيق عقوبات على الصعيد العالمي، ولذلك فإن الطريقة الأضمن لتجنب الانتهاكات الإيرانية في المقام الأول تكمن في التوضيح مقدماً وبصورة غير مبهمة ما هي العواقب التي تترتب عن ذلك.

ثالثاً: تقلق إسرائيل من أن يؤدي الاتفاق النووي إلى تشجيع إيران على لعب دور أكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة. ففي أعقاب الاتفاق لن تعد إيران دولة منبوذة، كما أن رفع العقوبات سوف يزيد من إيراداتها دون شك، الأمر الذي يتيح للنظام زيادة مساعداته إلى "حزب الله" أو انخراطه في أشكال أخرى من رعاية الإرهاب. وفي الوقت نفسه، تقلق إسرائيل من عدم رغبة إيران مواجهة إيران بشأن هذه الأنشطة الإقليمية خوفاً من الإخلال بالاتفاق النووي، نظراً لأمل الولايات المتحدة المتصوّر بأن الاتفاق سيحوّل إيران إلى دولة أكثر طبيعية. وهنا أيضاً، تؤمن اسرائيل أن الطريقة الأضمن لتفادي المشكلة هو قيام الولايات المتحدة بالتوضيح مسبقاً كيف ستقوم بمعاقبة إيران إذا ما اختارت هذه زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة[21].

ومع استمرار النقاش حول إيران في الأسابيع المقبلة، ستكون لدى الولايات المتحدة فرص لدحض الادعاءات الإسرائيلية، وليس هناك شك بأنه سوف تظهر صورة أكثر دقة نتيجة لنقاط التوضيح التي ستُعرض ونقاط التعارض التي ستظهر بين الطرفين. وفي هذا الصدد، دعا الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عاموس يادلين، نتنياهو إلى عدم معارضة الاتفاق بشكل مطلق، بل عليه الحصول على المزيد من التوضيحات من إدارة أوباما حول مجموعة من الأسئلة التي لم يتم حلها مع دخول اتفاق مرحلة الصياغة، من بينها قضايا الإنفاذ. وسوف يظهر تخمين ثاني داخل إسرائيل أيضاً. وعلى وجه الخصوص، سوف يطرح الكثيرون فكرة ما إذا كان توقيت خطاب نتنياهو في 3 آذار/مارس/2015 في الكونغرس الأمريكي قد أسفر عن نتيجة غير مقصودة وهي مساعدة الرئيس أوباما على تعزيز خاصرته الديمقراطية لمعارضة أي جهود يقوم بها الكونغرس لتجاوز الإطار النووي بشكل أفضل. ومع ذلك، سيكون الخلاف الرئيس بين البيت الأبيض وإسرائيل وليس داخل إسرائيل، لذلك يمكن للمرء أن يتوقع قيام قدر كبير من الاضطرابات في العلاقات الثنائية في المرحلة القادمة[22]. وعلى ما يبدو أن الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني كان محكوما بمحددين، يتمثل أولهما: بالقلق الشديد من احتمال أمتلاك إيران للسلاح النووي، وثانيهما بالخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط[23]، فهو متأرجح بين ثلاث مستويات مع الملف النووي الإيراني منذ بدء المفاوضات وهذه المستويات هي: الاول: عبر عنه قادة سياسيون وعسكريون، مفاده أنه على الدولة العبرية الاستعداد للخيار العسكري، وإعداد العدة لشن هجوم في أي لحظة مناسبة على المنشآت النووية الإيرانية، وهذه استراتيجية نتنياهو التي يسميها "إيران أولاً"، أي مواجهة التهديد النووي الإيراني قبل أي ملف آخر(فلسطيني، سوري، لبناني). أما المستوى الثاني: فقد عبر عنه رئيس فريق شعبة الاستخبارات السابق اللواء الاحتياطي" أهرون زئيفي فركش" حين قال" إن اسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي الإيراني بقواها الذاتية، وأنها بحاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة" واضاف أنه " في حال وجهت ضربة عسكرية إلى إيران فعلى إسرائيل أن تكون مشاركة ليس اكثر"، المستوى الثالث: فيمكن ملاحظته في موقف "شيمون بيريز" الذي قال للمبعوث الامريكي إلى الشرق الاوسط" جورج ميتشل" في 17/ابريل/نيسان/2009، " لا نية لجيشه بمهاجمة إيران، وأنه من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية، وأن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل على إيران ليست صحيحة، فالحل في إيران

ليس عسكرياً" [24]. وهذا ما حدث فعلاً، وعلى ما يبدو إن الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني كان محكوماً بمحددين، يتمثل أولهما: بالقلق الشديد من احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي، وثانيهما الخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط. وهذا يتماثل مع الموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني ايضا.

3. الموقف السعودي

يمثل الموقف السعودي اهمية كبيرة فيما يتعلق بشأن الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، وقد غلب عليه التوجس الصريح في بدايات الاتفاق، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط، أذ اكدت الحكومة السعودية خلال اجتماعها في25/نوفمبر/تشرين الثاني2014 أنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني، فيما إذا افضى إلى إزالة كافة اسلحة الدمار الشامل ولا سيما السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.[25] وأعرب الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في محادثة هاتفية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما - بعد الإعلان عن الاتفاق - عن أمله في: "التوصل إلى اتفاق نهائي مُلزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم"، وفق ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية السعودية "واس". وأعلم الرئيس أوباما في هذه المكالمة رسمياً، العاهل السعودي بالتوصل "مع إيران إلى اتفاق إطاري بشأن ملفها النووي"، مؤكداً فيها "حرص الولايات المتحدة الأمريكية على السلام والاستقرار في المنطقة". وأضافت الوكالة، أن الرئيس الأمريكي تطرق أيضاً إلى: "تطورات الأحداث في اليمن، مؤكداً التزام الولايات المتحدة الأمريكية الكامل، بدعم قدرات السعودية للدفاع عن نفسها[26].

ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية مقالا لها في وقت سابق عبرت فيه عن خوف حلفاء الولايات المتحدة من الاتفاق الذي عقد بجنيف بخصوص برنامج إيران النووي، قالت الصحيفة إن الاتفاق المرحلي بين إيران و"السداسية" من الممكن أن يبدأ محادثات أطول وأصعب خلال الستة أشهر القادمة، أو ينهيها تماما، وفي كلتا الحالتين يجب على الولايات المتحدة تهدئة مخاوف إسرائيل والسعودية بمخالفة إيران للاتفاق. وأشارت الصحيفة إلى رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" بعد الإعلان عن الاتفاق ووصفه بأنها "خطأ تاريخي"، موضحة أن السعودية تشكك في التزام إيران بالاتفاق، لذا فالوقت قصير بالنسبة للولايات المتحدة لمعالجة هذه المخاوف قبل أن تسوء العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط. وأوضحت الصحيفة أن الولايات المتحدة ليس أمامها سوى استراتيجية واحدة لتطمئن حلفاءها، وهي تقديم تعهدات دائمة وواضحة لإسرائيل والدول العربية تتضمن: اعتبار أي هجوم من إيران على أي من هذه الدول هجوما على الولايات المتحدة نفسها، مشيرة إلى أن ضمانا كهذا في قيد التنفيذ لاسيما بالنسبة لإسرائيل والسعودية. وتابعت الصحيفة، أن مخاوف إسرائيل تختلف عن الدول العربية، إذ إن الولايات المتحدة من الممكن أن تلجأ إلى أشكال مختلفة من التعهدات، فبالنسبة للعرب من الممكن أن تقدم الولايات المتحدة ضمانات أمنية والإعلان أن الاخير مددت مظلتها النووية للعرب مثل حلفائها من أعضاء الناتو واليابان، أما بالنسبة لإسرائيل فمن الصعب أن ترفض تل أبيب حماية الولايات المتحدة لها ضد أي ضربات من إيران، خاصة إذا تعهدت الولايات المتحدة بنفس الالتزامات للدول المجاورة لإسرائيل من العرب. وبينت الصحيفة أن هذه التعهدات من الممكن أن تؤدي إلى دخول الولايات المتحدة لحرب أخرى بالشرق الأوسط، لكن المقصود من الاتفاقيات العكس تماما، وهو أنها ستكون بوليصة تأمين للولايات المتحدة للخروج من أي حرب. واختتمت "نيويورك تايمز" مقالها بأن تعهدات مثل هذه تؤدي إلى اعتراض إيران وخوفها على الاتفاقية النووية، وأنهم من الممكن أن يعدونها إنقاصا من نفوذهم بالمنطقة، مبينة أن على الولايات المتحدة البدء في التحضير لهذه المعاهدات منذ الآن[27].

وقد نشر موقع "عنيان مركازي" الإسرائيلي تقريرا له تحت عبارة "خاص لقراء عنيان مركازي"، في وقت سابق بخصوص إذا ما تم الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، كشف فيه عن التنسيق السعودي الإسرائيلي لشن هجوم عسكري ضد إيران حال استمرار ما تصفه السعودية وإسرائيل بالتراخي الأمريكي في التعامل مع إيران إثر التقارب بين البلدين مؤخرا. وقال الموقع الصهيوني أن رئيس الاستخبارات السعودية السابق الأمير "بندر بن سلطان" صرح لمسؤولين غربيين بأن السعودية تفكر جديا في علاقاتها المشتركة مع الولايات المتحدة عقب التحول السياسي الذي أصابها والتقارب مع النظام الإيراني. وأضاف "بندر" أنه حال تخفيف الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة على إيران فإن السعودية لن تجد أمامها بديلا عن مساعدة إسرائيل في الاستعداد لتنفيذ هجوم ضد إيران ، الأمر الذي استبعده المحلل السياسي الإيراني "سيد محمد ماراندي، إذ يرى من غير المرجح أن تهاجم السعودية وإسرائيل إيران؛ لأنه في نهاية المطاف سيخسر البلدان، وسينظر العالم لهم بنظرة المعتدي، كما أن إيران سترد الهجوم، وهذا من شأنه أن يخلق كارثة اقتصادية للعالم بأسره، والسعوديون والإسرائيليون سيكونون مسؤولين عن ذلك"[28].

وأشارت مصادر أجنبية أن التنسيق السعودي الإسرائيلي لا يقتصر على الملف النووي الإيراني فقط بل يشمل أيضا اسقاط نظام "الأسد" في سوريا. وحسب موقع "عنيان مركازي" فإن هناك عددا من الدول أبدت استعدادها للتعاون في تنفيذ الهجوم، في مقدمتها الخليجية، بجانب بعض الدول الأفريقية من بينها جنوب السودان. وأكد الموقع الصهيوني على أن السعودية تتبنى نفس الموقف الإسرائيلي حيال برنامج إيران النووي، لكن السعودية تتعامل بحدة أقل مما تتعامل بها إسرائيل مع هذه القضية، مضيفا أن السعودية لا تصدر تصريحات هجومية علنية مثلما يفعل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. ولربما يكون الموقف السعودي اكثر عقلانية في ظل التطمينات الامريكية للملكة في حال تم الاتفاق، وربما يكون هناك تقارب إيراني سعودي برعاية امريكية بعد اتمام صفقة الاتفاق النووي، وهذا ما نشرته نشرت صحيفة "هآرتس" الصهيونية، إذ عدت الصحيفة أن استئناف العلاقات بين السعودية وإيران يسير على طريق ما تم في عملية استئناف العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ، مؤكدة أن مساعي السعودية لتوطيد علاقاتها بإيران جاءت عقب تغيير موقف الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي. وأوضحت "هآرتس" أن موقف

السعودية ومساعيها لاستئناف العلاقات مع إيران ، جاء في إطار عدم رغبة السعودية بأن تظل وحيدة في وجه إيران بعد تحول موقف الإدارة الأمريكية بقيادة "أوباما" و"كيري" من برنامج إيران النووي. كما تكشف عن تعهدات قطعها وزير الخارجية الأمريكية جون كيري ووزير الدفاع تشاك هيجل بأن استئناف العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران لن يكون على حساب السعودية، مضيفة أن سعي السعودية لاستئناف العلاقات مع إيران خلال هذه المرحلة لضمان تنفيذ هذه التعهدات. واختتمت "هآرتس" تقريرها بأن هذا الموقف السعودي يزيد من تفكك المحور المعادي للاتفاق الدولي بين إيران والدول الست الكبرى فيما يخص برنامج إيران النووي، متوقعة أن تسلك بعض الدول الخليجية المعارضة للاتفاق نفس خطوات الولايات المتحدة والسعودية في توطيد العلاقات مع إيران ، وستواجه إسرائيل هذا الاتفاق بمفرده[29]. إلا أن السعودية تخشى - منافسة إيران على المستوى الاقليمي - أن يؤدي الاتفاق النووي إلى تشجيع إيران على تشديد قبضتها في منطقة الشرق الأوسط وتصعيد جهودها للهيمنة على دول عربية مثل لبنان وسوريا والعراق. والسعودية شأنها شأن اسرائيل الحليف الآخر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تخشى أيضا أن يكون الرئيس باراك أوباما سمح في غمار الاتفاق النووي لخصمهما المشترك بأن تكون له اليد العليا[30]. إذ يرى البعض أن المشكلة في الاتفاق النووي من وجهة نظر السعودية تكمن في أن هناك فجوة آيديولوجية واسعة بين الولايات المتحدة وإيران. وفي ذات الوقت، تختلف مسارات العمل في معالجة بعض القضايا الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية، وهناك تفسير لبعض اسباب المعارضة السعودية للاتفاق النووي الإيراني منها ما يأتي:

أ- في حال تقلص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى.

ب- إن هناك اقلية شيعية لا يمكن اغفال اهميتها، وتتركز هذه الاقلية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وهي منطقة غنية بالنفط.

ت- إن التقارب الإيراني مع الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة يعد امراً محتملا، ومن ثم ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.

ولهذا وصف فريدمان الاتفاق النووي منذ أن تمت المفاوضات أنه بمثابة هروب امريكي من الالتزام الامريكي بحماية السعودية من أعدائها الاقليميين وعلى رأسهم إيران. وبالنظر لهذه الصفقة الاخيرة والصفقات الاخرى المحتملة بشأن البرنامج النووي الإيراني، يؤكد فريدمان أن الولايات المتحدة بدأت تتملص من هذا الالتزام[31].وتشير الرؤية السعودية إلى أن المطالب الإيرانية ستصبح مصدر قلق كبير في المنطقة، ويرجع ذلك لان السعودية ترفض نهائيا أن يكون هناك دولة مؤيدة للنظام الشيعي على حدودها الشمالية. وما يذكره فريدمان بأن السعودية تقوم بتمويل مقاتلين سنة ليواجهوا المقاتلين الشيعة في حرب الوكالة التي تدار بينها وبين إيران في المنطقة، كما أن أي اتفاق يقوم به الجانب الامريكي ليخدم المصالح الإيرانية في العراق سيؤدي إلى إحداث تهديد واضح للأمن القومي السعودي[32]. ولهذا ربما يكون الاتفاق مصدر قلق كبير للأمن السعودي والخليجي، مما ينعكس على أمن المنطقة والأمن الإقليمي بشكل عام، إلا إذا فهمت إيران كيفية توظيف هذا الاتفاق لصالحها، وترسيخ دورها الإقليمي بشكل سلمي.

ويتمثل التحدي الحقيقي أمام السعودية وإسرائيل، هو أن كلا البلدين يعتمدان على الولايات المتحدة لضمان أمنهما القومي لكي يبقى كل منهما في المنطقة التي تشتعل قضاياها يوما بعد يوم، فضلاً عن حاجة إسرائيل للحصول على المعدات العسكرية الامريكية التي لا تستطيع أن تصنعها بنفسها، كأنواع من الطائرات المقاتلة. أما السعودية، فتحتاج إلى القوات الامريكية التي توصف بأنها الضامن النهائي لأمن السعودية، مثلما كان علية الامر منذ عام 1990. ورغم أن كلاً من إسرائيل والسعودية هما من أكثر الدول التي لها تأثير داخل الولايات المتحدة، إلا أن الاتفاق النووي الأخير يناقض هذا التأثير، فلم يمتلك أي منهما القدرة الكافية للحيلولة دون إتمام هذا الاتفاق. ويتركز التخوف السعودي الإسرائيلي من تداعيات هذا الاتفاق، وهو ما سيؤثر سلبا على الأمن القومي السعودي والإسرائيلي وعلى تأثيرهما في الولايات المتحدة. وقد فشلت زيارة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي إلى روسيا في محاولة لكسب موقف روسي والحشد لدعم دولي يمنع الاتفاق المذكور بعد فشلة في إقناع الولايات المتحدة بالتراجع عن عزمها عقد ذلك الاتفاق[33]. وهذا ما حدث بالفعل، وقد توصل الطرفان إلى اتفاق مشترك بتاريخ 2ابريل/نيسان/2015.ويذكر أن السعودية كثير ما ارادت أن ترضخ إيران بفرض العقوبات إلا أن إيران اظهرت قدرة عالية في التعامل مع العقوبات الاقتصادية الخانقة، وآخرها حاولت السعودية أن ترضخ إيران وتضربها بهبوط اسعار النفط العالمية واسقاط النظام الإيراني، كما فعلت مع حكومة الشاه، وربما هذا الاقتراح اقترحه الامير تركي الفيصل بأن يتم التأثير على إيران من خلال التأثير على عوائدها النفطية، في ظل تيقن الادارة الامريكية والادارة السعودية بأن توجيه أي ضربة عسكرية إلى إيران سيكون لها آثار سلبية[34] على المنطقة لا تحمد عقباها وربما تستمر تداعياتها إلى حرب عالمية ثالثة.

المطلب الثالث: اهداف الاتفاق واهم عوامل نضجه

بالتأكيد كانت هناك أهداف امريكية وإيرانية وراء هذا الاتفاق. فضلا عن العوامل التي أدت الى هذا الاتفاق والبدأ بشكل جدي في المفاوضات ومن المؤكد كانت تلك العوامل أدوات ضاغطة على الإدارة الأمريكية لحل أزمة الملف النووي الإيراني التي اربكت العالم أجمع. ولهذا سيتم التركيز على بعض من تلك الأهداف وايضا اهم عوامل نضج هذا الاتفاق.

1. أهداف الاتفاق

لإيران والولايات المتحدة مصالح مشتركة ويواجهان تهديدات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وقد تعاونا على المستوى التكتيكي في الماضي، وربما الولايات المتحدة هي من اعطت الضوء الاخضر لإيران في إدارة معارك صلاح الدين في العراق ضد تنظيم "داعش"، وهذا ربما يعكس بعض التعاون التكتيكي غير المعلن من جانب الولايات المتحدة الامريكية، وليس من المتوقع أن تعمل إيران على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة حتى إذا توصلت إيران لاتفاق مع القوى العالمية لتقييد برنامجها النووي. وتحاول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين التوصل لاتفاق مع إيران يحول بينها وبين انتاج القنبلة النووية مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها والتي تعرقل اقتصادها. إلا أن هناك بعض الاهداف التي تفرض على الطرفين الوصول لإنهاء ملف إيران النووي، وتلك الاهداف اشار اليها جورج فريدمان في مقال جاء بعنوان" الإسرائيليون والسعوديون والاتفاق النووي الإيراني"، ونشره موقع ستراتفورد الأمريكي للاستخبارات الدولية في 26نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ذكر فيه اهداف عقد الاتفاق النووي الإيراني وجاء فيه:

أ- **الاهداف الأمريكية** : تسعى الولايات المتحدة من خلال هذا الاتفاق إلى التخلص من اية اسلحة نووية إيرانية قد تشرع في تصنيعها بالفعل وبدون أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، رغم أن مسألة توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية جوية ناجحة ضد إيران ظل اعتقادا شائعا، إلا أن القيام بمثل هذه الخطوة صعب، بل يشكل ايضا خطورة بالغة على الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، لذا تسعى الآن لوضع رقابة دولية على البرنامج النووي الإيراني.

ب-**الاهداف الإيرانية** :يتمثل الهدف الرئيس لإيران من عقد اتفاقها الأخير ضمن مجموعة (5+1) في رغبتها للحفاظ على النظام الإيراني وحمايته؛ لأن العقوبات الغربية التي فرضت على إيران زادت تدريجيا من الضغط الواقع على الاقتصاد الإيراني، لاسيما في ظل تراجع اسعار النفط العالمية، وهو ما اصبح له تأثير على قطاع واسع من الشعب الإيراني، وأسهم في خلق حالة من الإحباط العام لدى المواطنين الإيرانيين، إلا أن فريدمان ذكر أن هذه الحالة لم تصل بعد إلى نقطة الانكسار التي يمكن أن تؤدي إلى تهديد استقرار النظام الحاكم في إيران، لكن لا يمكن التنبؤ بما تؤول اليه الأوضاع الاقتصادية في المستقبل إذا استمر الوضع على ما هو عليه، وما يمكن أن يتحمله المواطن الإيراني جراء ذلك[35].وهو يرى بأن فوز حسن روحاني مؤشرا على وجود حالة من الاحباط العام والرغبة في إحداث تغيير يصلح الأوضاع في البلاد.

2. العوامل التي ادت إلى نضج الاتفاق

كانت هناك ثمة عوامل ادت إلى نضج الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وهي ثلاثة :

العامل الأول: وضع الولايات المتحدة والاطلسي

أ- اعلن أوباما بعد انتخابه للمرة الثانية ان أولويات استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية ترتكز على مسألتين، الأولى: التصدي للعجز في الميزان التجاري والدَّين العام الذي بلغ16.7 تريليون دولار ، وللمشكلات بين الجمهوريين والديمقراطيين حول رفع سقف الدين الاميركي وتمويل العجز وتسديد مستحقاته. والثانية: الانسحاب من الشرق الأوسط نحوى محيط الباسيفيك وجنوب آسيا للتصدي للعملاق الاقتصادي الصيني الذي سيتجاوز الاميركي عام 2020 في التربع على قمة الاقتصاد العالمي، وفق رأي بعض الباحثين. وبعد الفشل الكبير لمشروع الاسلام السياسي في الحكم ، والذي أوكلته الولايات المتحدة رعاية مصالحها في الشرق الأوسط، من ليبيا إلى تونس إلى مصر إلى سوريا رغم عشرات المليارات الخليجية التي صرفت عليه، لم يستطع هذا الاسلام البقاء في الحكم لأكثر من عام، وتحول إلى حالة تكفيرية ارهابية حولت سوريا والشرق الأوسط إلى ساحة حرب باتت تهدد السلم والاستقرار العالميين. وبعد عجز التحالف الغربي - الإسرائيلي - السعودي عن كسر محور المقاومة الذي تشكل إيران قاعدته المركزية، ولا سيما عقب فشل عدوان تموز لعام 2006، وحرب غزة 2008 - 2009، والفشل الحالي في سوريا، باتت الولايات المتحدة بأمس الحاجة إلى اي حل يطفئ الحرب المتفاقمة للتفرغ لأولوياتها.

ب- اثبتت الولايات المتحدة والاطلسي (بعد تلقفهما الحل الروسي الذي قدمه بوتين لملف السلاح الكيميائي السوري، وبعد استعمال الفيتو ثلاثة مرات في مجلس الامن من قبل روسيا والصين لحماية سوريا من التدخل العسكري الاطلسي) عجزهما عن حل ملفات المنطقة المعقدة منفردتين، وعبر الحلول العسكرية كما حصل في ليبيا. وان عصر القوة الاميركية الاطلسية وحروبهما للانقضاض على الدول لتغييرها واستلاب خيراتها تحت مسميات التدخل الانساني لحماية المدنيين ونشر الديمقراطية قد ولى إلى غير رجعة. هذه الحالة من التراجع الاستراتيجي جعلت الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة على تصريف قدراتها العسكرية في حروب جديدة، فاحتكمت بالأخير للخيارات الدبلوماسية .

ت- أكد أوباما - في تعليقه على الاتفاق - الالتزامات الأميركية "حيال أصدقائنا وحلفائنا، ولاسيما إسرائيل وشركائنا في الخليج الذين لديهم أسباب كافية للتشكيك في نيات إيران". وشدّد على أنه "في نهاية المطاف، وحدها الدبلوماسية يمكنها أن تؤدي إلى حل دائم للتحدي الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني ، وأن هناك فرصة حقيقية اليوم للتوصل إلى اتفاق شامل وسلمي"، مما دل على تغير منهج الولايات المتحدة الاميركية في مقاربة المشكلات العالقة من اعتماد القوة المغطاة بتفويض من للأمم المتحدة أو مجلس الامن، نحوى اعتماد الحوار لحل الازمات الدولية . وبرز هذا التغير بعد انكشاف عمق الازمة الاقتصادية

الاميركية، ومن ثم ظهر عجز الولايات المتحدة عن الحروب وتغطية نفقاتها امام خصومها وحلفائها، مما حدى بخصومها الى تقديم مبادرات حلول - يدركون مسبقا – أن الولايات المتحدة لا تستطيع رفضها لانتفاء البديل لديها، ودفع بحلفائها إلى الانفكاك عنها والاتجاه نحو روسيا والصين بدءا من مصر إلى السعودية إلى تركيا واسرائيل.

ث- ادراك المقربين من دوائر القرار في العالم أن الملف النووي الإيراني لم يكن سوى حجة أمريكية في صراعها مع إيران، إذ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تعلن نيتها بناء سلاح نووي ولم تحاول حتى السير في مشروع نووي عسكري منذ البدء ، وكان بوسع الولايات المتحدة والغرب قبل سنوات الحصول على شروط أفضل بكثير مما حصلوا عليه في الاتفاق النووي الاخير .إذ كانت إيران تمتلك 164 طاردا مركزيا عند بدء التفاوض، اما الان فهي تمتلك بحدود ال 20 الف طارد مركزيا، وتخصب اليورانيوم بنسبة 20% داخل حدودها. ولكن الغرب فوت كل فرص تفاوضه مع إيران؛ لأن السبب الحقيقي ليس الملف النووي الإيراني بل هو صراع جيوسياسي متعلق بالطاقة والمطامع الأمريكية للوصول إلى ثروات بحر قزوين ووسط آسيا، واثبت ذلك تصريح السفير الأمريكي في باكستان قبل بضعه اشهر (بأن الولايات المتحدة تدعم خط غاز من تركمانستان غبر أفغانستان إلى باكستان وتعارض خط الغاز الإيراني إلى باكستان فالهند)، إذ أن الخط الذي تدعمه الولايات المتحدة تفاوضت لأجله أكثر من خمس سنوات وقاتلت لأجله أكثر من عشر سنوات وبقي حبراً على ورق، وعجزت الولايات المتحدة عن أن تلزم حليفتها باكستان وقف الشراكة مع إيران، ولذلك منذ بدء مد خط الغاز الإيراني إلى باكستان أصبح المطلوب أمريكيا طي الملف النووي الإيراني؛ لأن قيام باكستان ببدء تنفيذ خط غازها إلى إيران كان له قراءة واحدة، وهي أن الناتو هزم في أفغانستان ولم يستطع التحكم بمسارات انابيب الطاقة لتطويق الصين ، ولم يعد لوجوده هناك اي جدوى، وتبددت رغبات الولايات المتحدة بمد خط غاز عبر أفغانستان بعد كل تلك السنوات التي هدرت في الحروب والتفاوض. وعليه، اصبح من المتوقع أن يجنح الأمريكي إلى التفاوض مع إيران والقبول بآليات الحل النووي الإيراني المدعوم من روسيا (رغم ادراكه أن إيران أعطت ما لا تحتاجه بالفعل، وأخذت ما هي بحاجة إليه بالفعل)، وذلك لحاجة الولايات المتحدة إلى إيران لترتيب أكثر من ملف حساس وشائك في الشرق الأوسط بدءا من أفغانستان لتامين انسحاب آمن لقواتها العام المقبل، إلى العراق وسوريا ولبنان والبحرين واليمن وصولاً إلى أفريقيا[36].

العامل الثاني: تصاعد دور روسيا

تزامنت الازمة السورية والنووية الإيرانية مع دور روسيا المتصاعد بقيادة فلاديمير بوتين لها وبعد تعافيها اقتصاديا اثر ارتفاع اسعار الطاقة، وعودتها إلى حلبة الصراع الدولية مع الصين إذ شكلا عقبة كأداء بوجه التفرد الاميركي والاطلسي للتحكم بالكون. لقد بسط بوتين مظلته السياسية والامنية فوق سوريا والمنطقة كونها منطقة تصادم جيوبوليتيكي بين الأوراسية والغرب. وفي المذهب الأوراسي الذي يعتنقه ويسعى لتحقيقه بوتين تسمى منطقتنا الريف القاري أو حافة اليابسة ، التي من يسيطر عليها يسيطر على قلب العالم، أي روسيا. وباتت منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ روسي ، والبحر المتوسط (بعد تمركز الاساطيل والغواصات الروسية امام الساحل السوري) بات بحيرة روسية ايضا. لقد نجح الرئيس الروسي في فرض اهدافه السياسية على الاميركي والاطلسي عبر تعطيل استهداف سوريا في مجلس الامن بثلاثة استخدامات لحق النقض "فيتو" روسية صينية .ومن ثم كسر التحالف الروسي الصيني نظام الاحادية القطبية التي حولت العالم مسرحا للإرهاب والحروب والكوارث، وبتنا نشهد ولادة عالم جديد متعدد الاقطاب تتبلور ملامحه في منطقتنا التي كانت وما تزال الحاضنة لولادته . لقد اعلن الوزير الروسي سيرغي لافروف (أن الاتفاق مع إيران جرى حسب رؤية الرئاسة الروسية)، وبالتالي هو تبنّي أمريكي للموقف الروسي في الملف النووي الإيراني بعد التبني الأمريكي سابقا الموقف الروسي تجاه الملف الكيميائي السوري الذي عد مخرج قدمه بوتين لأوباما للنزول من اعلى الشجرة (المأزق) التي وضع نفسه فيها . لقد نجحت الدبلوماسية الروسية في استغلال ازمات الشرق الأوسط كمقدمة لعودتها لاعبا اساسيا ممنوع تجاوزه على المسرح الدولي ، ولإصلاح المنظومة الدولية والإعلان عن انتهاء القطبية الأحادية للعالم، ونجحت في تشكيل حلف قوي من منظمة شنغهاي للتعاون إلى مجموعه دول البريكس التي لم تكن قوة اقتصادية فحسب بل كذلك قوة عسكرية وسياسية وشعبية. ونجحت روسيا ايضا في تطوير ترسانتها العسكرية بالتوازي مع تطوير الترسانة العسكرية الصينية ايضا . فضلاً عن تشكل محور المقاومة (المدعوم من روسيا) وصموده الذي كان العامل الأساس في إعادة التوازن للعالم، وفي إنجاح الدبلوماسية الروسية وتعطيل المشاريع الاميركية .

العامل الثالث: موقع إيران ودورها الإقليمي

إن مجرد النظر إلى الصورة التذكارية للدول الست وإيران بعد توقيع الاتفاق،(إيران من جانب والدول الست تواجهها من الجانب الاخر) يؤكد ان إيران باتت دول اقليمية عظمى يصعب تجاوزها وعدم اخذ مصالحها في الحسبان في اي ترتيبات اقليمية مستقبلية. وهذا الاتفاق(الانجاز) ما كان ليكون لولا مجموعة أمور نوجزها بالاتي:

أ- الموقع الجيواستراتيجي لإيران واهميته في التوازنات الجيواستراتيجية في وسط اسيا والشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهادي. تعززت اهمية هذا الموقع بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الشرق ، فضلا عن غنى إيران بالطاقة وخاصة بالغاز، مما جعلها تحتل الموقع الثاني بعد روسيا كأكبر احتياط غازي في العالم. ولا بد من إشارة خاصة هنا، وهي أن التحالف الموضوعي الذي يضم إيران وروسيا والصين، والموقع الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي ينظم علاقاتهم، يعني بدوره أن إيران باتت ليس فقط قوة ضرورية في عملية التوازن الدولي مع الحلف الغربي، بل في موقع القلب في

التحولات التي يشهدها العالم على صعيد التوزع الجديد لموازين القوى في الشرق الأوسط ووسط اسيا على أكثر من صعيد، وايضا في اي توازن دولي مستقبلي.

ب-نجاح إيران في بناء ترسانتها العسكرية وتطوير انظمتها الصاروخية وقواها البحرية والجوية التي بات يحسب لها الف حساب، والتقدم العلمي تحت الحصار والتهديد، ونجاحها أيضا في امتلاك التكنولوجيا النووية، وهو أمر بات من المستحيل عكسه ، وكذلك نجاحها في إدارة معركتها النووية بالاستناد إلى قاعدة شعبية صلبة وقيادية عملاقة تتمتع بالحكمة والصمود والثبات والاستعداد للتضحية في مقابل التمسك بالحقوق.

ت-نجاح إيران في مقارعة الولايات المتحدة الاميركية وتهديد مصالحها في المنطقة رغم الحصار الغربي الكبير الذي تعرضت له. فمن افغانستان إلى العراق إلى مضيق هرمز إلى سوريا إلى لبنان إلى فلسطين المحتلة نجحت إيران في تقويض المشاريع الاميركية وتهديد العالم بإغلاق مضيق هرمز إن تعرضت هي أم سوريا أم اي فريق من محور المقاومة - التي تدر هي حجر الزاوية فيه - لأي خطر خارجي.

فالتسويات التي بدأت في العالم كان سببها الرئيس صمود محور المقاومة بالتوازي مع تغير الموازين العسكرية في العالم الذي جرى في الوقت المستقطع لصمود إيران وسوريا وحزب الله منذ أكثر من عقد من الزمن. ومن المسلمات بأن التوازن العسكري تغير كليا ما بين مطلع أزمة الملف النووي الإيراني حتى اتفاق الدول الست مع إيران. وخلال هذه المدة ظهرت أسماء عشرات الانواع من الأسلحة الحديثة التي طورتها إيران وقلبت الموازين العسكرية في الكثير من المجالات[37].

المبحث الثاني: مستقبل الاتفاق النووي وانعكاساته الاستراتيجية

لم تكن تداعيات الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران تداعيات آنية بعد أن توصلت الاطراف المفاوضة في 2ابريل/نيسان/2015 إلى اتفاق، وانما كانت هناك تداعيات منذ مدة طويلة وربما منذ أن بدأت إيران برنامجها النووي، وبعضها منذ عامين، أي بمجرد أن بدأت المفاوضات الامريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولعل دول الخليج هي اكثر الدول التي تناولت تلك التداعيات بخصوص حالة التوصل إلى اتفاق نووي بين الطرفين الامريكي والإيراني. وايضا كانت هناك تداعيات دولية بخصوص الاتفاق وأثره في حل أزمات المنطقة وسيتم تناول تلك التداعيات على شكل مطلبين. يتناول المطلب الأول التداعيات الدولية في حين سيتم تناول مشكلة الانكشاف الاستراتيجي للأمن الخليجي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التداعيات الدولية وسياسة للولايات المتحدة الإقليمية

كثرت تداعيات الاتفاق النووي منذ عام 2013 بمجرد المباشرة بالمفاوضات النووية، إذ كانت هناك تداعيات على الصعيد الدولي حتى أن البعض اسماها بـ" زلزال جيوسياسي" مثل توماس فريدمان في مقال له في صحيفة "ذي نيويورك تايمز"، رأى فيه أن تأثيرات اتفاق أميركي - دولي - إيراني على المنطقة "قد تفوق وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معاً في إعادة ترتيب الشرق الأوسط". بات واضحا أن الاتفاق النووي بين الدول الست وإيران ليس سوى ملف من ملفات أنجزت في دوائر القرار العالمية. سيليه على المستوي الدولي تخفيف الاحتقان بين روسيا والولايات المتحدة الذي كاد أن ينفجر بسبب الازمة السورية ،وتسهيل الانسحاب الاميركي من افغانستان عام 2014 وهو حاجة اميركية ملحة ،وتفكيك الدرع الصاروخي الذي نصب في تركيا بذريعة النووي الإيراني ، إذ رحب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بالاتفاق قائلا "ليس هناك من خاسر، الكل رابحون. إذا تم تنفيذ الاتفاقية النووية مع إيران ستنعدم أسباب نشر الدرع الصاروخي ".

ومن تداعيات الاتفاق تسريع الحل في سوريا ، إذ ان الرئيس الاسد هو من اكبر الرابحين من هذا الاتفاق ومن الاتفاق الكيميائي ، إذ ان صمود التحالف السوري - الإيراني أسهم في انجاز هذا الاتفاق. إذ ليس صدفة تحديد موعد جنيف 2 بعد اعلان الاتفاق النووي مباشرة، وكذلك الدعوة لاجتماع المعارضة في روسيا لتحديد ممثليها إلى جنيف2، وليس صدفة زيارة وزيري خارجية تركيا والامارات العربية إلى إيران للانضمام إلى التسوية، واخيرا ليس صدفة اعادة الاتصالات الامنية بين سوريا والغرب للتعاون في ملف مكافحة الارهاب. لقد انقلب المشهد السياسي برمته، فلم تعد ازاحة الرئيس الاسد المطلب الاساس لولوج الحل عند الولايات المتحدة والغرب بل بات تشكيل الجبهة العالمية لمكافحة الارهاب هو المطلب الملح اقليميا وعالميا.

سعت الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب المنطقة وفق توازنات جديدة تضمن عدم انزلاق الأمور إلى حروب كبيرة، وبما يوفر مصالحها الاستراتيجية المتعلقة بالنفط وأمن الكيان الإسرائيلي. يبدو أن هذا وكما هو ملاحظ من مجمل أزمات المنطقة المفتوحة لها ممر الزامي يتمثل بإعادة ترتيب التوازنات الداخلية في الدول المركزية لهذه المنطقة: مصر ، سوريا، العراق، لبنان، السعودية، واليمن . لقد طرحت الولايات المتحدة على إيران قبل توقيع الاتفاق النووي أن يتم الاتفاق على هذه الملفات الست إلى جانب الملف النووي ،فكان الرد الإيراني ان يتم الاتفاق على الملف النووي أولا لاختبار النيات، وبعدها نبحث في الملفات الاخرى ، اما إذا وقد وقع الاتفاق النووي، ستكون إيران هي الممر الالزامي لحل هذه الملفات، وسيعاد تشكيل الشرق الأوسط الجديد وفق موازين القوى الجديدة، لا كما ارادته كونداليزا رايس عام 2006 والذي انهته المقاومة في لبنان، بل شرق أوسط مقاوم، لروسيا وإيران وسوريا دور بارز في رسم معالمه وتشكيله.

إن عودة روسيا بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط واعادة التوازن إلى النظام العالمي ، وبروز الدور الإيراني القوي الداعم للمقاومة بعد تعليق العقوبات عليها بموجب الاتفاق النووي، سيكون لهما تأثيرات كبيرة على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني . وعلى القيادة الفلسطينية أن تحسن قراءة هذه المتغيرات والتطورات والاستفادة منها لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته المحقة وحقوقه المشروعة ، وتعيد تموقعها مجددا مع محور المقاومة بعد مغادرته بسبب رهانها على ما سمي بالربيع العربي، وتعيد رسم استراتيجية مقاومة جديدة بعد تقييم مسيرتها التي أوصلتها إلى المأزق والطريق المسدود، وتوقف المفاوضات العبثية والعقيمة المستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً، والتي استغلها ويستغلها الكيان الصهيوني الغاصب من اجل فرض حقائق ووقائع جديدة عبر توسيع الاستيطان ومصادرة الارض[38]. ولهذا ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية ربما في فرض سياسة إقليمية معينة في المنطقة.

1. السياسة الإقليمية للولايات المتحدة

إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع دول المنطقة، ولا سيما مع السعودية وإيران وإسرائيل، هي أشار إلى ما يمكن وصفة "بالمفارقة". إذ أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن حليفها السعودي والإسرائيلي، في حين أن سياستها الإقليمية تجاه إيران تحديدا ربما تكون سياسة غير رشيدة أو محددة ضمن إطار معين، وملفات محددة، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة علاقتها الجيدة مع السعودية وإسرائيل بعد الاتفاق، لكن بصورة معتدلة تتمثل في أن يـأتي الدعم الامريكي في سياق توازن القوى ولاسيما بين إيران والسعودية. وفي ذات الوقت تستعد الولايات المتحدة لدعم السعودية وفق هذا السياق، وسيكون على السعودية قبول الوضع كما تفرضه الولايات المتحدة والتي تريد دولة إيرانية مستقرة وقوية ومعتمدة على نفسها بصورة أو بأخرى بغض النظر عن آيديولوجيتها. كما تسعى الولايات المتحدة لخلق توازن قوى في المنطقة يكون عبارة عن مكون سني- شيعي أو توازن عربي – إيراني لا يكون من دواعيه قيام حرب، بل أنه يمثل ما يشبه القوى المضادة لبعضها البعض. وهذا ما اكده بعض الباحثين الأمريكيين مثل جورج فريدمان.

وقد بنيت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة على خبرتها في العراق وافغانستان، إذ تعلمت الولايات المتحدة أن الاستغلال المباشر للقوة الامريكية لا يحقق مصالحها في المنطقة ويرجع ذلك جزئيا إلى ان فرض الحلول يحتاج قوات اكثر مما لدى الولايات المتحدة، فضلا عن أن اجبار القوات على العمل يولد المقاومة وعصيان الأمور، ومن ثم تحتاج الولايات المتحدة - في رأي فريدمان - إلى ادوات تحقق بها مصالحها دون اللجوء للاستخدام المباشر للقوة. ووفقا لوجهة النظر الامريكية، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان أمن إسرائيل. وأشار فريدمان في مقالة ايضا إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تصل إسرائيل إلى مرحلة "النضج"، بمعنى أن تعتمد على نفسها، وتواصل تحقيق مصالحها دون اللجوء للولايات المتحدة إلا في الحالات التي يكون فيها بقاء إسرائيل على المحك. ويرى بأن السعودية ستضطر لبذل مساع لتحقيق التوازن مع الإيرانيين، وسوف يضطر الإسرائيليون لمواجهة التهديدات الاستراتيجية، لكن ستظل هناك إشكاليات استراتيجية قائمة، وعلى كل من السعودية وإسرائيل الحفاظ على بقائها[39]. إن الادارة الامريكية حرصت خلال تعاملها مع الملف النووي الإيراني على تفادي الاخطاء التي وقعت اثناء التعامل مع اسلحة الدمار الشامل في العراق بالعمل من خلال توافق دولي، والابتعاد عن الضربة العسكرية واتباع الخيار السلمي.

ويمكن الاتفاق مع رأي كيسنجر القائل "بأن أكبر قيمة للاتفاق تكمن في احتمال إنهاءه لثلاث عقود ونصف من عداء إيران للغرب والمؤسسات الدولية"؛ لأن هناك فرصة من خلال الاتفاق لجر إيران في تجاه محاولة تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. لأن كيسنجر خدم في المناصب الحكومية خلال حقبة المواءمة الاستراتيجية الأميركية الإيرانية، وشهد فوائد هذه المواءمة على كلا الدولتين وكذلك الشرق الأوسط، ولهذا يدرك اهمية الاتفاق، والخروج منه بمثل هذه النتيجة؛ لأن إيران هي دولة وطنية مهمة، لديها ثقافة تاريخية عريقة، وهوية وطنية، وشابة نسبيًا، وسكان متعلمين؛ وستكون عودة ظهورها كشريك حدثاً يعول عليه. لكن التعاون يفترض وجود تعريفات متطابقة للاستقرار. وليس هناك أي دليل حالي على أن إيران والولايات المتحدة متقاربتان في هذا. وحتى في الوقت الذي قامتا به بمكافحة عدو مشترك، مثل داعش، رفضت إيران تبني أهداف مشتركة. ويستمر ممثلو إيران، بما في ذلك المرشد الأعلى، في اعتناق مفهوم معاداة الغرب والنظام الدولي، إلا أن رفع شعارات الموت لأمريكا من شوارع طهران هي بداية ربما تكون لتلك المواءمة بين الدولتين وأن كانت ليست بمستوى التطبيع. وقد وصف بعض كبار الإيرانيين المفاوضات النووية وعدها شكلًا من أشكال الجهاد بوسائل أخرى. وقد تزامنت المراحل النهائية من المحادثات النووية مع جهود مكثفة من قبل إيران لتوسيع وترسيخ قوتها في الدول المجاورة. وتعد القوات الإيرانية، أو المدعومة إيرانيًا، الآن العنصر العسكري أو السياسي البارز في بلدان عربية متعددة، وتعمل خارج سيطرة السلطات الوطنية أحيانًا. ومع إضافة اليمن، باتت إيران تحتل مواقع على امتداد كل من الممرات المائية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وتطوق منافستها المملكة العربية السعودية، وهي حليف للولايات المتحدة. وما لم يرتبط ضبط النفس السياسي بضبط النفس النووي، فإن اتفاق تحرير إيران من العقوبات سوف يخاطر بتمكين جهود إيران في فرض هيمنتها في المنطقة[40]. ولهذا تعد افضل نتيجة للاتفاق النووي هي التقارب الأمريكي الإيراني في حل قضايا الشرق الأوسط والمنطقة العربية؛ لأن الولايات المتحدة تدرك جيداً الثقل السياسي الإقليمي والدولي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.
وقد جادل البعض بأن مثل هذه المخاوف ثانوية، أذ أن الاتفاق النووي هو محطة على الطريق نحو التحول الداخلي في إيران في نهاية المطاف. ولكن ما الذي يعطينا الثقة بأننا سوف نثبت أننا مخضرمون في التنبؤ بطبيعة الحال الداخلي الإيراني أكثر مما كنا في توقعاتنا بشأن فيتنام، وأفغانستان، والعراق، وسوريا، ومصر، وليبيا؟.

إن غياب الربط بين ضبط النفس النووي والسياسي سوف يقود حلفاء الولايات المتحدة التقليديين إلى استخلاص أن الولايات المتحدة تذعن للهيمنة الإيرانية من أجل تعاون نووي مؤقت. وسوف ينظر هؤلاء الحلفاء بشكل متزايد نحو خلق الأرصدة النووية الخاصة بهم، وإذا لزم الأمر، استدعاء القوى الأخرى للحفاظ على سلامتهم. وقد اقترح بعض المؤيدين أن الاتفاق سيكون بمثابة وسيلة لفصل الولايات المتحدة عن النزاعات في الشرق الأوسط، وهو الاتجاه الذي بلغ ذروته في عهد الإدارة الحالية. والاستقرار هناك يتطلب دورًا أمريكياً نشطًا. وبالنسبة لإيران، وكي تكون عضوًا قيمًا من المجتمع الدولي، فيجب أن تقبل بشرط أساسي هو ضبط النفس فيما يخص قدرتها على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وتحدي النظام الدولي الأوسع. وحتى يتم التوصل إلى مفهوم سياسي استراتيجي أمريكي واضح، من المتوقع أن الاتفاق النووي سوف يعزز، بدلًا من أن يحل، التحديات في المنطقة. وبدلًا من تمكينه لفك الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط، من المرجح أنه سيؤدي إلى تعميق تورطنا هناك. التاريخ لن يقوم بعملنا بالنيابة عنا؛ إنه يساعد فقط أولئك الذين يسعون لمساعدة أنفسهم، على حد قول كيسنجر. وستكون من الصعب جدا على الادارة الامريكية أن توافق في علاقاتها في منطقة الشرق الاوسط بين إيران وإسرائيل ودول الخليج في ظل حالة عدم الاستقرار والعداء التاريخي بين هؤلاء. وربما الادارة الامريكية تقوم على فرضية حدوث انقلاب في ملامح السياسة الأميركية التي بنيت في المنطقة طوال السنوات الماضية، وارتكزت على نظرية احتواء إيران ومنعها من إنتاج سلاح نووي، والتصدي لتمدد نفوذها في المنطقة، هذه السياسة التي ارتكزت عليها كل الإدارات الأميركية السابقة آن الأوان لتغييرها بحسب أوباما من خلال تحقيق مصالحة مع إيران تساعد بحسب رأيه في جلب الأمن والاستقرار إلى المنطقة وحفظ المصالح الأميركية بالدرجة الأولى، وليتدبر بعدها الحلفاء – دول الخليج وإسرائيل- أمرهم بأنفسهم. ويمكن فهم كلام أوباما عن تحييد الخطر الإيراني على أنه رسالة إلى الحلفاء لكي يتعايشوا مع إيران القوية، ومن غير المستبعد أن يدفعهم للتصالح مع إيران من دون إرغامها على تغيير سياساتها التوسعية في المنطقة[41].

المطلب الثاني: الانكشاف الاستراتيجي للاتفاق وانعكاساته على أمن الخليج

منذ تسعينات القرن الماضي ومنظومة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج تقوم على محورين رئيسين، الأول: اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على ما يسميه البعض "الأمن المستورد" الذي جسدته الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بعد حرب تحرير الكويت، وما استتبع تلك الاتفاقيات من إقامة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة ظلت -وما تزال حتى الآن- عامل ردع رئيس بالنسبة لدول الخليج في مواجهة إيران. المحور الثاني: الدور الذي كان يقوم به العراق قبل احتلاله في مارس/اذار 2003، كموازن إقليمي لإيران في المنطقة. فبعد غياب الموازن الإقليمي التقليدي الذي كان يمثله العراق - سواء على صعيد القدرات التقليدية أو حتى النووية - أصبح الدور الأمريكي في المنطقة يقوم بوظيفتي الردع والموازن الإقليمي في مواجهة إيران. وكان الرهان الخليجي قائمًا على استمرار حالة العداء بين إيران من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، أو في أقصى تقدير توجيه ضربة عسكرية ضد إيران. ومما يدلل على ذلك، أنه منذ احتلال العراق وخروجه من معادلة توازن القوى في المنطقة، أي منذ عقد كامل تقريبًا، لم تُقدِم دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ خطوات توحي باستعدادها للمرحلة التي يتراجع فيها الاهتمام الأمريكي بشؤون المنطقة، أو تتبدل فيها أولويات السياسة الأمريكية على النحو الذي بدأت ملامحه تتجسد الآن.

المشكلة التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي بعد بدايات الاتفاق النووي الأخير هي مشكلة "انكشاف استراتيجي"، ربما تحدث عنها للمرة الأولى وبشكل صريح الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، الرئيس السابق للاستخبارات السعودية، وذلك في مؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في مملكة البحرين في 19 يناير/كانون الثاني 2012، إذ ركز حديثه على مستويات التهديد التي تمثلها إيران بالنسبة لدول الخليج، والتغيرات المحتملة التي قد تشهدها المنطقة، وتعزز وتفاقم من خطورة هذا التهديد.

وتبدو ملامح هذه المشكلة في **ثلاثة أبعاد** رئيسة، البعد **الأول**: سبقت الإشارة إليه، وهو خروج العراق من معادلة توزان القوى في المنطقة. البعد **الثاني**: إن الاتفاق النووي الأخير كشف بوضوح عن عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الاعتماد -لأجل غير مسمى- على الدور الأمريكي الموازن لإيران. صحيح أنه لا يوجد ما يؤكد على أن التفاوض الخاص بالاتفاق النووي الأخير قد شمل القضايا الإقليمية التي يسعى الإيرانيون منذ سنوات إلى إدراجها في المباحثات النووية، وخاصة ما يتعلق بدور إيران الإقليمي، وعلى الرغم أيضًا من أن ما أُنجز في جنيف ليس سوى اتفاق مرحلي، قد يكون خلال الشهور القادمة عرضة لضغوط مختلفة داخل إيران والولايات المتحدة ومن القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط، على نحو قد يؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق دائم ونهائي، إلا أنه من الصعب في الوقت ذاته القول بأن الاتفاق لن يترك أثرًا على ما هو "سياسي واستراتيجي"، بمعنى أن التقارب الأمريكي الإيراني لن يقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل قد يشمل مجمل القضايا السياسية والترتيبات الإقليمية الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط برمته. ولا تستبعد بعض الأوساط الخليجية أن تكرر الولايات المتحدة مع إيران ما فعلته مع روسيا عندما اتفقتا على تسوية الملف الكيماوي في سوريا، واختزلتا الأزمة برمتها في هذا الملف، وأهملتا كافة عناصر ومكونات الأزمة السورية الأخرى. من هنا، تبدو الخشية الخليجية من أن تختصر الولايات المتحدة الأزمة مع إيران في الملف النووي، وتقبل بدور إيران الإقليمي في المنطقة، دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. البعد **الثالث**: يتمثل في "تآكل" الرهان الخليجي على الدور التركي كموازن لإيران في المنطقة، فالتوجه الخليجي الذي تشكل خلال السنوات القليلة الماضية للتقارب مع تركيا، لإفساح المجال لتوازن قوى إقليمي جديد، تلعب تركيا فيه دور الموازن الاقليمي لإيران، بات اليوم على المحك، بعد أن تسبب اختلاف المواقف بشأن دول الربيع العربي، وخاصة مصر، في خلق فجوة ثقة عميقة مع تركيا، تبدو تركيا أقرب فيها إلى إعادة النظر في سياستها الإقليمية منها إلى الاستجابة لمتطلبات العلاقة مع دول الخليج، بل قد تشهد المدة القادمة حدوث تقارب تركي-إيراني.

هذه المشكلة ثلاثية الأبعاد تعكس بشكل واضح مدى القصور في التفكير الاستراتيجي الخليجي، الذي لم يقرأ منذ وقت مبكر المؤشرات التي أوحت بهذه التغييرات، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسة الأمريكية على وجه التحديد، فالاتفاق النووي لم يخلق مشكلة "الانكشاف الاستراتيجي" ولم يوجدها، وإنما كشف عنها وجعلها أكثر وضوحًا، إذ كانت هناك مؤشرات أولية تقود إلى توقع حدوث تغييرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ربما لم تقرأها دول الخليج بشكل جيد ومبكر، منها على سبيل المثال الوثيقة التي نشرتها إدارة الرئيس أوباما في يناير/كانون الثاني 2012، حول تصورها لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية، والتي أشارت بوضوح إلى انتقال الأولوية الأمريكية من أوروبا والشرق الأوسط إلى حوض الباسيفيك، على خلفية تراجع المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في كلا الدائرتين، أو حتى تراجع الأهمية النسبية لكليهما. ومن أن الصين باتت تمثل التهديد الأكبر لموقع الولايات المتحدة ودورها في الساحة الدولية. ومن هذه المؤشرات أيضًا "ثورة الغاز الصخري" التي تؤكد العديد من التقارير الحديثة أنها قد تقود مستقبلا إلى تحقيق اكتفاء ذاتي أمريكي في مجال الطاقة، وتقلل بالتالي من اعتمادها على نفط الخليج. وقد كان للموقف الأمريكي في إدارته لأزمة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية دلالات عميقة في فهم هذا التحول في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة[42].

1. تأثير الاتفاق النووي على دول الخليج

بوجه عام، يمكن القول ان هناك حزمة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي على النحو الآتي:

أ- اضطلاع إيران بدور الهيمنة الإقليمية: إن مبعث قلق بعض دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، ولا سيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يميل توازن القوى العربية الكبرى(مصر وسوريا والعراق)، وهو ما تعبر عنه تصريحات رسمية سعودية حينما قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس السعودي عبد الله العسكري في 24 نوفمبر/تشرين الثاني " إن النوم سيجافي سكان منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي، وأضاف "اخشى أن تكون إيران ستتخلى عن شيء في برنامجها النووي لتحصل على شيء آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية. أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة أكبر لإيران أو إطلاق يدها في المنطقة". بعبارة اخرى، إن ثمة تخوفات خليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني بل يشمل ملفات اقليمية تعدها احد الأوراق الرئيسة سواء في سوريا أم لبنان أم اليمن تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدوار تدخليه متزايدة في الملفات الإقليمية، ويعطي الاتفاق إيران هامشاً أكبر للمناورة، وهو ما يكون على حساب المصالح الخليجية، ولا سيما وأن هناك تصريحات تعكس استعراض أوضاع القوة الجديدة، ليس بالضبط ضد دول الخليج وإنما ضد ما تعده إيران دول معادية مثل إسرائيل.

ب- تجنب المنطقة حربا خليجية رابعة: إن أبرز تأثيرات هذا الاتفاق هو تجنب خيار الجحيم الناتج عن نشوب حرب اقليمية دولية، إذ تجد دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال نشوب حرب في المنطقة.

ت- التوصل إلى تسوية اقليمية بشأن الأزمة السورية: إن واحدا من الخيارات المحتملة بشأن التوقيع على هذا الاتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف رئيس، وهو الإسراع بإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا[43]وترى دول الخليج أن التهديدات التي يطلقها الإيرانيون تجاه بعض الدول الخليجية بين الفينة والأخرى والنفوذ التي تحظى به إيران في بعض الدول العربية، فضلاً عن مواصلتها تطوير قدراتها النووية سيؤدي إلى زيادة الاضطرابات في المنطقة في الوقت الذي تسعى فيه إلى دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكن دول الخليج العربي ينقصها الخبرة الاستراتيجية المستقلة التي تساعد صناع القرار على فهم بيئتهم بشكل افضل، وأن يصبح لديهم هامش مناورة وحرية حركة في التعامل مع إيران، لكن لسوء الحظ فإن هذه الدول لا زالت تعتمد على الولايات المتحدة في وضع الخطط الاستراتيجية والدفاعية عنها وتنفيذها، وسوف يأتي الوقت لدفع ثمن الاستعانة بالولايات المتحدة، لأنه مهما حدث من تقارب بين المصالح الامريكية ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن لهم أن يتفقوا[44]، ولعل اتفاق لوزان كشف عن ذلك ولو بشكل نسبي أولي وفي حال نجح هذا الاتفاق سيكشف عن هذا المأزق الامني بالنسبة لدول الخليج واعتمادهم على الأمن المستورد.

2. الخيارات الخليجية المتاحة بعد اتفاق الإطار النووي

إن القول بتراجع الاهتمام الأمريكي بشؤون المنطقة، أو عدم جدوى الاعتماد الخليجي على الدور الأمريكي لأجل غير مسمى، لا يعني التسليم بخيار "الصفقة الكبرى" من الاتفاق النووي، والذي يوحي بأن الولايات المتحدة سوف تترك إيران وتطلق يدها في منطقة الخليج لتفعل ما تشاء، فمثل هذا التصور ينطوي على تبسيط مبالغ فيه للأمور. فالولايات المتحدة ما تزال لديها مصالح حيوية ثابتة في المنطقة، وليس لديها استعداد للسماح لإيران بالانفراد بأمن المنطقة، ولكن المقصود هو اتجاه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه إيران والانتقال من الصدام إلى التقارب المتوازن، والوصول إلى مواقف متقاربة معها بشأن الملفات الإقليمية التي ما تزال عالقة ومتداخلة حتى الآن، مع عدم التفريط في أمن الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة.

في ظل هذه المعادلة الجديدة المرتقبة في المنطقة، يمكن القول ان دول مجلس التعاون الخليجي أمامها ثلاثة خيارات رئيسة في إدارة العلاقة مع إيران بعد التقارب الأمريكي-الغربي معها، إما الاتجاه نحو التقارب والانفتاح في العلاقات معها، أو استمرار الفتور في العلاقات بين الجانبين، أو اتخاذها "الطابع البندولي" الذي ميزها في أغلب الحقب الماضية، ما بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى. ودون الدخول في التفاصيل الخاصة بكل خيار من تلك السيناريوهات الثلاثة، يمكن القول ان سيناريو التقارب والانفتاح في العلاقة مع إيران الذي قد يستتبعه حوار جاد بشأن قضايا الخلاف الرئيسة وفي مقدمتها السلوك الإيراني

التدخلي في شؤون دول المنطقة، قد يكون هو الأجدى في المرحلة الحالية بالنسبة لدول الخليج. فالولايات المتحدة، رغم حالة العداء الممتدة بينها وبين إيران، عندما وجدت أن مصلحتها تكمن في التوافق مع الأخيرة لم تتوان عن فعل ذلك.

ويبدو أن كلا الجانبين -الخليجي والإيراني- أقرب إلى هذا الاتجاه وفق بعض المؤشرات الأولية التي تدعم من ذلك، منها على الجانب الخليجي: الموقف الرسمي من الاتفاق النووي الأخير، إذ رحبت دول مجلس التعاون بالاتفاق في بداياته التفاوضية، وأعلنت أنها تنظر للتقارب بين إيران والولايات المتحدة على أنه خطوة نحو الاستقرار والأمن في المنطقة، أكثر منه تهديدًا، ولم يتم رصد إشارات سلبية أو انتقادات خليجية رسمية في هذا الصدد، اللهم إلا التشديد على ضرورة ألا تكون الانفراجة في العلاقات بين إيران والغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة، على حساب دول المنطقة[45].إلا أن حالة من عدم الثقة بين دول الخليج وإيران بسبب التدخلات الإيرانية في بعض الدول، ومحاولة إيران في ايجاد ضاغط داخل دول المجلس لمساعدته على تنفيذ استراتيجية إيران في التوسع والهيمنة، مما يبعث بحالة من الشك والريبة في السلوك الإيراني مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في المنطقة[46]. ومع هذا فإن هناك من يرى بأن أمام الدول الخليجية حزمة من السياسات التي ربما تنتجها الخليج، خلال المرحلة المقبلة، للتعامل مع تأثيرات الاتفاق النووي، على النحو الآتي:

أ- استمرار دول خليجية، وتحديدا السعودية والامارات في نهج عدم اتباع سياسات إقليمية تتماشى كليا مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، إلا أن متابعة السلوك الرسمي في بلدان مجلس التعاون لا تشير إلى توجه لمراجعة فهمها لعلاقة "التحالف الاستراتيجي" مع الولايات المتحدة. فجميع حكام الخليج يعرفون عدم واقعية وجدوى التصريحات المتشددة حول التوجه لرسم مسار جديد لسياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة. فالصين ليست في وارد منافسة الولايات المتحدة على بلدان الخليج العربية. ولا اليابان أو الهند مؤهلتان لذلك. وتعاني بلدان الاتحاد الأوروبي من الأزمة الاقتصادية التي فرضت على دوله تخفيض إنفاقاتها العامة (انخفض الإنفاق العسكري في الاتحاد الأوروبي من 251 بليون يورو في العام 2001 ليصبح 194 بليون يورو في 2013). لهذا يبدو من الحكمة أن يستمع حكام الخليج إلى نصيحة مهمة نشرتها فاينانشال تايمز (2013/11/25): فليس لهم سوى الولايات المتحدة، وحتى "السعودية وهي الدولة الأقوى في المنظومة الخليجية لا تملك الخيارات وليس لديها الحلفاء والخبرة اللازمة لمواجهة مفتوحة ومكلفة مع إيران[47].

ب-تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية.

ت-تطوير الأطر التنظيمية الخليجية: البدء في تطوير القدرات الذاتية الخليجية بشكل تدريجي من خلال تطوير قوة درع الجزيرة وتنمية قدراتها وتطوير مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ث-السعي لامتلاك برامج نووية خليجية[48]وقد طالبت دول الخليج بذلك مرات عدة، ومنها في مؤتمر المنامة في شهر أيلول/سبتمبر 2006، إذ طالب المؤتمرون بضرورة امتلاك العرب للتكنولوجيا النووية كفعل مضاد للنووي الإيراني، فامتلاك إيران للقدرات النووية سيُعد تطورا جديدا ذو انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية. ودول الخليج والعالم العربي عموماً تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية والعجز عن تغيير الواقع الراهن، لكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار في احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعيق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الاوسط. وفي ضوء ما تقدم يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية من وجهة نظر دول الخليج عاملاً سلبيا إضافيا وتطوراً حاسماً ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي [49].

ج-دعم مسألة إجراء حوار بين إيران ودول الخليج بما يوفر تطمينات للطرفين. وهناك مؤشرات أيضًا على هذا الحوار، تمثلت في الزيارة التي قام بها وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إلى إيران بعد التوصل إلى الاتفاق النووي (اتفاق جنيف وليس لوزان)، إذ أكد رغبة بلاده في تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة من أجل تعزيز الروابط مع إيران في جميع الميادين، ولاسيما نشاطات القطاع الخاص. ورغم تأكيده أن الزيارة "كانت مبرمجة سلفًا منذ أشهر في إطار الزيارات الدائمة المتبادلة بين البلدين"، إلا أن توقيتها حمل دلالات مهمة في قراءة التوجه الخليجي نحو إيران بعد توقيعها الاتفاق النووي الأخير. كما كشفت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية أن إيران تسلمت دعوة للمشاركة في منتدى حوار المنامة، وأنها ستلبي هذه الدعوة. على الجانب الإيراني، يمكن رصد بعض المؤشرات أيضًا، لعل أهمها الجولة الخليجية التي قام بها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى كل من الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، حاول خلالها طمأنة هذه الدول بشأن الاتفاق النووي، كما دعا إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات بين هذه الدول وبين إيران. ولم يلتقِ ظريف خلال هذه الجولة فقط بنظرائه من وزراء الخارجية الخليجيين، بل التقى بملوك وأمراء الدول التي زارها، ووجه إليهم الدعوة على لسان الرئيس الإيراني لزيارة إيران ، ووعدوا جميعهم بتلبيتها في أقرب وقت. ورغم أن الجولة لم تشمل المملكة العربية السعودية، إلا أنها كانت الحاضر الغائب في تصريحات جواد ظريف خلال جولته، إذ أعرب عن رغبته في زيارة المملكة بعد بعض الترتيبات التي يتم العمل فيها حاليًّا، كما كرر أكثر من مرة وفي أكثر من دولة خليجية رغبة إيران في تعزيز التعاون مع المملكة العربية السعودية، فيما أشارت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية إلى أن هناك زيارة مرتقبة لرئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أكبر هاشمي رفسنجاني إلى المملكة العربية السعودية، لكن لم يتم تحديد موعدها[50] ومع ذلك فإن سيناريوهات المستقبل بالنسبة للسياسات الخليجية إزاء تداعيات اتفاق لوزان عديدة، فضلا عن أن المسارات المفتوحة التي تحمل افتراضات وتغيرات متعددة. كذلك إيران لن تقوم بما تريده دول الخليج منها بشكل رضائي، أو تطوعي، فالسياسة الدولية لا تعرف إلا لغة المصالح، وإثبات حسن النوايا الذي تتحدث عنه دول الخليج لن يتحول إلى إجراءات فعلية لإعادة بناء الثقة بين الجانبين إلا إذا امتلكت دول الخليج ما تستطيع به أن تفرض على إيران احترام وجهة

نظرها تجاه القضايا الخلافية بين الجانبين، والمقصود هنا مرة أخرى عامل الردع، وهو أمر لطالما طالب به العديد من أفراد النخبة الخليجية والعربية منذ زمن طويل دون استجابة حقيقية من صانع القرار الخليجي. وهناك ثلاث استراتيجيات يمكن لدول الخليج أن تلجأ اليها للمحافظة على آمنها وهي: **الاستراتيجية الاولى**: محاولة تطوير منظومة دفاعاتها كما ذكر سابقاً وأنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها لاسيما مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية، ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية، مثل السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية الكبيرة، إلا أن هذه الاستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظراً للبطء في التعاون الأمني بين دول الخليج، كما أن بعض القوى الدولية خصوصا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بلعب دور متنام في مجال الدفاع بعيداً عنها، لا سيما أن مثل هكذا مسائل تحتاج موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الامريكية. كما حصل في موافقة الولايات المتحدة بقيادة السعودية للدفاع الخليجي المشترك بما يسمى بـ"عاصفة الحزم". **الاستراتيجية الثانية**: هي استمرار الاعتماد على الوجود الامريكي الكثيف في المنطقة، والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف الإيراني، وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية – الخليجية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى اعتماد دول الخليج على الامن المستور هو سلاح ذو حدين فربما نجاح اتفاق لوزان بشكله النهائي قد تكون إيران حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، أما **الاستراتيجية الثالثة**: تتمثل في الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية 1991 ومحاولة إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج[51].

غاية القول مما سبق، انه إذا كانت الظروف والتطورات التي تشهدها منطقة الخليج تقتضي من دول مجلس التعاون الخليجي التقارب والانفتاح في العلاقة مع إيران، والدخول معها في نوع من الحوار البناء بشأن القضايا والملفات الشائكة بين الجانبين، فإن هذا التقارب لن يكون مجديًا لدول الخليج إلا إذا كانت تمتلك ما يمكنها من فرض وجهة نظرها تجاه هذه القضايا والملفات. وإذا كانت هذه الدول قد تأخرت كثيرًا في هذا الشأن، فعليها ألا تضيع المزيد من الوقت في دبلوماسية القمم، وأن تتخذ خطوات جادة وفاعلة على أرض الواقع باتت مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى، وربما ازمة اليمن قد ادخلت تلك الاطراف في مشكلات إلا أن حل تلك الازمة بطرق سليمة ووقف القصف عن اليمن، والوصول إلى حلول سلمية سيقرب الطرفين – دول الخليج وإيران- من حلحلة بعض مشكلات، ولا سيما أن التوصل إلى حل الازمة اليمنية بطرق سلمية ما زالت احد الخيارات المطروحة.

المطلب الثالث: مستقبل الاتفاق النووي

على الرغم من التوصل لاتفاق مبدئي مفصل مع إيران مازال أمام الرئيس الأمريكي باراك أوباما مهمة جسيمة تتمثل في منع الكونغرس من إفساد الاتفاق النووي مع إيران والحفاظ على المحادثات من الانهيار بسبب التفاصيل الدقيقة. فرغم أن القوى العالمية وإيران أحرزت تقدما حقيقيا عبر توصلها لاتفاق واسع في سويسرا في 2ابريل/نيسان/2015 فإن الاختبار الحقيقي سيكون في المستقبل، للتوصل لاتفاق نهائي. يقول إدوين ليمان من مؤسسة (اتحاد العلماء المهتمين) غير الهادفة للربح ومقرها الولايات المتحدة والتي تنتقد بشدة استخدام الطاقة النووية "هذا تطور مشجع لكن بالطبع الشيطان يكمن في التفاصيل". وتأرجحت الاحتمالات بشأن المحادثات المطولة التي عقدت في مدينة لوزان بين النجاح والانهيار، وحذر أوباما نفسه من أن "النجاح غير مضمون" على الرغم من الاتفاق. ولم يبد خصوم أوباما الجمهوريون أي بوادر على التراجع عن خطط طرح تشريع يقول أوباما إنه سيقوض المحادثات ويشمل بندا يقتضي موافقة الكونغرس الذي يغلب عليه الجمهوريون على أي اتفاق نهائي. زيرى ماركو روبيو، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي والمرشح المحتمل لانتخابات الرئاسة يقول" إن البنود المبدئية للاتفاق الإيراني مقلقة جدا"، وتعهد بالسعي لفرض عقوبات إضافية على إيران . لكن موقف أوباما في الكونغرس يمكن أن يعززه محتوى الاتفاق الإطاري الذي اشتمل على كم من التفاصيل فاجأ كثيرين وذلك على الرغم من أنه ما يزال يتعين تسوية الكثير من النقاط الرئيسة[52]. فالرئيس أوباما، والمناصرون الآخرون للاتفاق، سيعملون على جعل الجمهور يقارن ما بين هذه النتيجة وبين اندلاع حرب مع إيران. ومن بين هذين الخيارين، من المؤكد أن يميل كثيرون إلى الترحيب بالصفقة. ونظراً إلى التقليص الكبير في القدرات الإيرانية بموجب الاتفاق، وإلى التأييد الدولي، سيواجه الكونغرس صعوبة كبيرة في إحباط الاتفاق، ولكنه إذا حاول ذلك سيدمّر مصداقية الولايات المتحدة في الساحة الدولية وسيؤدي إلى فشل استراتيجية احتواء إيران[53]. إلا أن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض جوش إرنست قال يوم الأربعاء المنصرم: إن بدائل أخرى كانت قيد الدراسة، بما فيها زيادة العقوبات أو تمديد المحادثات. يذكر أن إيران ستوقف بموجب الاتفاق أكثر من ثلثي أجهزة الطرد المركزي -وهي الأجهزة القادرة على إنتاج يورانيوم يمكن استخدامه لتصنيع قنبلة- فضلا عن تفكيك مفاعل يمكن أن ينتج البلوتونيوم وقبول إجراءات شاملة للتحقق من تنفيذ الاتفاق.

ويرى كيسنجر بأن التفاوض على اتفاق نهائي صعبًا للغاية. وأحد الأسباب هو أنه لم ينشر أي نص رسمي بعد، ويمثل ما يسمى بالإطار التفسير الأمريكي الأحادي الجانب، وقد رفضت بعض بنوده من قبل المفاوض الإيراني الرئيس، وهو يختلف عن البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وإيران في نواح مهمة، وخاصةً فيما يتعلق برفع العقوبات، والبحوث المسموح بها، وحجم التطوير. وهناك غموض مماثل فيما يتعلق بنافذة العام الواحد للاختراق الإيراني المفترض. وفي مرحلة متأخرة نسبيًا من التفاوض، تم وضع هذا المفهوم مكان السماح لإيران بقدرات تقنية متوافقة مع تطوير برنامج نووي مدني معقول. ويعقد هذا النهج الجديد عملية التحقق، ويجعلها سياسية أكثر، بسبب غموض المعايير[54].

وأظهر تقرير أمريكي أن إيران وافقت على خفض أعداد أجهزة الطرد المركزي التي ركبتها من 19 ألف إلى 6104 جهاز، وستكتفي بتشغيل 5060 جهازا فقط بموجب الاتفاق المستقبلي مع القوى العالمية الست. وقال جون ألترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة "السؤال المهم هو هل الاتفاق محدد بما يكفي لتلبية مطالب المنتقدين في الكونغرس وغامض بما يكفي لأن يقول الإيرانيون لجماهيرهم إنهم لم يقدموا تنازلات كبيرة. إلا أن هناك قضايا صعبة في الاتفاق من الممكن أن تحدد مستقبل هذا الاتفاق، من بين أصعب القضايا الفنية التي لم تحسم بعد ما إذا كانت إيران ستحدث مفاعل آراك للماء الثقيل وموقع فوردو النووي المقام تحت الأرض. وبموجب الاتفاق، وافقت إيران على عدم إجراء أبحاث وأعمال تطوير تمكنها من إنتاج مواد صالحة للاستخدام في تصنيع قنبلة. وفي ظل إمكانية أن ينتج مفاعل اراك البلوتونيوم -الذي يمكن أيضا استخدامه في تصنيع أسلحة نووية- سعى الغرب إلى إغلاقه أو تحويله إلى محطة تعمل بالماء الخفيف لتقليل احتمالات الانتشار النووي. وقالت إيران إن المفاعل لن ينتج سوى نظائر مشعة لاستخدامها في الطب والزراعة، واستبعدت إغلاقه. لكن مسألة كيف ستعيد إيران بناء وتصميم مفاعل آراك ربما تكون محل خلاف. ويريد المسؤولون الغربيون تحويل مفاعل فوردو الذي أقيمت غرف التخصيب فيه على عمق 91 مترا تحت الأرض إلى منشأة لا علاقة لها بالتخصيب. وبموجب الاتفاق وافقت إيران على وقف التخصيب في فوردو لمدة 15 عاما وقصر استخدامه على "الأغراض السلمية". لكن تحديد طبيعة "الأغراض السلمية" يمكن أن ينطوي على تحديات[55]. فالبعض يرى بأن المقارنة بين المؤشرات التي أُعلن عنها في 2ابريل/نيسان/2015 وبين المواقف التفاوضية الأمريكية السابقة، سواء في عهد الرئيس أوباما أم الرئيس السابق جورج بوش الابن، فإن الأمر يبدو أقل من ان يكون انتصاراً. فقد قدمت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا تنازلات كبيرة، بما فيها السماح لإيران بالاحتفاظ بمرافق بُنيت بشكل غير قانوني في مُنشأتي فوردو وآراك، وبالحفاظ على مخزونها من اليورانيوم المخصب، وبالتخلص بشكل تدريجي من معظم القيود بعد عشرة أعوام. وستبرّر الإدارة الأمريكية ذلك بأنه كان من الأجدر السيطرة على هذه العوامل (رغم أنه من المبالغة وصفها، كما فعل وزير الخارجية جون كيري، على أنها تعادل "استسلاماً" إيرانياً) ولكن تحقيق ذلك كان ببساطة غير ممكن[56]. وأصرت إيران على الحق في إجراء أبحاث متطورة في مجال أجهزة الطرد المركزي هناك. ومن بين القضايا التي يمكن أن تؤدي لتعثر المفاوضات من الآن وإلى المستقبل توقيت رفع عقوبات الأمم المتحدة عن إيران، وتشمل حظرا على التجارة في التكنولوجيا النووية والصاروخية وحظرا على السلاح. وبموجب اتفاق الخميس سيتم رفع العقوبات النووية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران تدريجيا عندما تبدي التزاما بالاتفاق المستقبلي الشامل. وسترفع بعض عقوبات مجلس الأمن الدولي تدريجيا وإن كان غيرها سيظل ساريا خاصة تلك المرتبطة بالانتشار النووي. وكانت إيران تريد رفع كافة عقوبات الأمم المتحدة فورا. لكن في حين سيؤدي عدم الالتزام ببنود الاتفاق إلى إعادة العقوبات الأمريكية والأوروبية فورا لم يحدد التقرير الأمريكي الذي نشر بعد الاتفاق كيف سيعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة. وكان المفاوضون الأمريكيون والأوروبيون يريدون أن ينطوي تخفيف عقوبات الأمم المتحدة على إمكانية إعادة فرضها تلقائيا. لكن روسيا رفضت ذلك؛ لأنه سيقوض حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به في مجلس الأمن الدولي. والدبلوماسية النووية محورية بالنسبة لسياسة أوباما الخارجية في الشرق الأوسط، إذ تلعب إيران دورا لا يستهان به في الصراعات الطائفية بدءا من سوريا والعراق وانتهاء باليمن، كما أنها تسببت في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ويواجه أوباما تحديا يتمثل في تهدئة إسرائيل التي تعد برنامج إيران النووي مصدر تهديد لوجودها، وقد لمحت فيما سبق إلى أنها قد تهاجم المواقع النووية الإيرانية إذا اعتقدت أن إيران تتخذ خطوات سريعة لتصنيع قنبلة نووية. وقال آرون ديفيد ميلر المفاوض السابق الذي مثل إدارتي الجمهوريين والديمقراطيين في محادثات بالشرق الأوسط "سلوك إيران في سوريا والعراق واليمن -كل هذه الأماكن- سيظل يصعّب على أوباما الوضع في الشرق الأوسط... لكن قد تبرز هنا قوة جذب كافية للانتقال إلى المرحلة التالية من المفاوضات[57].

وحتى مع بقاء العديد من النقاط التي لا بد من تحديدها، فإن التوافق على الإطار المبدئي الذي أبرم من مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" مع إيران سيمثل تقدماً نحو تقييد البرنامج النووي الإيراني. ومع ذلك، فإن ادّعاء إدارة الرئيس الأمريكي أوباما بأن أي اتفاق يتم التوصل إليه في النهاية سيقطع كافة الطرق التي تسمح لإيران بالوصول إلى سلاح نووي إيراني، هو ادعاء يحمل بالتأكيد في طياته عامل المبالغة. ففي أحسن الأحوال، ستضع الصفقة عوائق فيما يخص مدة الاتفاق ولكنها لن تقدم الكثير بعد ذلك. وفي تلك المرحلة، سيتوجب على الإدارة الأمريكية ومن سيخلفها توضيح أنه إذا ما سعت إيران إلى تجاوز العتبة النووية وإنتاج يورانيوم مخصب - أو إعداد الأسلحة النووية - فإن ذلك سيدفع بالولايات المتحدة إلى استخدام القوة. ولكن في تلك الحالة، سوف تعمل الولايات المتحدة على منع الإيرانيين من ترجمة بنيتهم التحتية النووية الكبيرة إلى سلاح نووي، وليس على تفكيك البرنامج[58]. ومن ثم، وعلى حد قول مايكل سينغ لا يجب التوصل فقط إلى التفاصيل المتعلقة بالاتفاق النووي في الأسابيع المقبلة، إذ لا بد للإدارة الأمريكية أن تحدد - بالتعاون مع الكونغرس - كيف ستعالج مخاوفها الأوسع نطاقاً حول إيران في بيئة من الضغط المتراخي، وكيف ستطمئن حلفاء الولايات المتحدة حول التزام الولايات المتحدة تجاههم وتجاه الشرق الأوسط في أعقاب اتفاق سيعده الكثيرون على أنه مضاد لمصالحهم. إذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على التقدم الدبلوماسي، سيتوجب عليها إقناع المنتقدين على الصعيد الداخلي بعزمها على إخضاع إيران للمساءلة وإعادة بناء إجماع ثنائي حول إيران كان قد ضعف بشدة على مدى الحقبة الماضية التي زادت عن عام واحد. كذلك تصعيد اللهجة بين الطرفين والاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة وإيران حول هل هو رفع العقوبات أم تعليق؛ لأن ظريف كان يتكلم بعد اتفاق لوزان عن رفع العقوبات، وكيري يتكلم عن تعليق العقوبات، وهذا ادخل البعض في شك. فهناك الكثير من الامور يجب على الطرفين اتباعها لكي يكتب النجاح النهائي لهذا الاتفاق. كذلك الجانب الإيراني يبدو غير متفائل في مستقبل الاتفاق وهذا ما جاء على لسان السيد الخامنئي مرشد الجمهورية الإيرانية حينما قال "أنا لا أؤيد [اتفاق الإطار] ولا أعارضه". وقد يبدو ذلك مشجعاً نسبياً للوهلة الأولى، إلا أن التفسير الذي يتبع ذلك يبدد هذا

الأمل، إذ أشار إلى أنه لم يعلّق على اتفاق الإطار لأن "شيئاً لم يحدث بعد". ورداً على التكهنات التي انتشرت مؤخراً حول صمته أضاف: "يتساءل البعض ' لماذا لم يتخذ موقفاً بشأن المفاوضات النووية؟ '... وسبب عدم اتخاذ [القيادة] موقفاً حول الموضوع هو عدم وجود سبب لذلك. فالحكومة والمسؤولون النوويون يعدون أنه لم يطرأ أي جديد ولم يقم أي من الجانبين بأي التزام بعد[59]. وربما الطرف الامريكي اقل حدة في تصريحاته من الطرف الإيراني، وهذا يهدد مستقبل الاتفاق الإطاري، وينذر بعد تطور أو تطبيع العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، وهذا ما أشار اليه الكاتب دوويل ماكمينوس في تقرير نشرته صحيفة "لوس أنجلوس تايمز " تحت عنوان "الاتفاق النووي لن يلين جانب إيران مع الولايات المتحدة "، أشار فيه إلى أن المتفائلين توقعوا في بداية مشوار المفاوضات النووية، بين الولايات المتحدة وإيران ، أن يفتح الاتفاق باباً جديداً لتقارب أوسع مدى بين الدولتين، لكن هذا لم يعد حتى في دائرة الاحتمال البعيد[60]، ولفت الكاتب النظر إلى أنه بعد وضع الخطوط العريضة للاتفاق، لا تزال الولايات المتحدة وإيران على طرفي نقيض في معظم الصراعات التي قذفت بمنطقة الشرق الأوسط إلى الفوضى. وتابع الكاتب أن بعض المسؤولين الأمريكيين يعتقدون، على النقيض من المتفائلين، أن الاتفاق النووي سيؤجج الصراع مع إيران التي ستزيد من جهودها لكسب مزيد من النفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأي مكان آخر تستطيع إليه سبيلاً "على الأقل على المدى القصير، ستحاول إيران البرهنة على أنها لم تفقد جموحها الثوري "، بحسب أحد مستشاري إدارة أوباما. وبنفس الاتجاه ينحو مايكل سينغ في تشخيصه ثلاثة عيوب في اتفاق الإطار النووي الإيراني من شأنها تقويض الاتفاق النهائي، إذ تشوب تصميمَه ثلاثة عيوب قد تكتب له الفشل بغض النظر عمّن سيخلف الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وهذه العيوب هي كالآتي:

أولاً، يتطرق اتفاق الإطار إلى النشاط النووي الإيراني من منظار ضيق عوضاً عن معالجة كامل النزاعات القائمة بين إيران والولايات المتحدة. وهذا أمر مفهوم من ناحية معينة: فمعالجة الأزمة النووية صعبة بما يكفي ولا تنقصها صعوبة التطرق إلى الدعم الإيراني لحلفائها والأعمال المخلة بالاستقرار في المنطقة. لكن هذه المقاربة تقوم على فرضية أنه يمكن فعلاً فصل هذه المشكلات عن بعضها البعض. وتعد إيران أن مساعي إنتاج سلاح نووي تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع لتطوير إمكانيات استراتيجية وغير متجانسة تدعم مساعيها لإظهار قوتها وتعزيز مكانتها في العالم. وإذا لم تتغير هذه الاستراتيجية - أي إذا واصلت إيران دعم الإرهاب واتخاذ القرارات السياسية المجازفة في المنطقة وما يرتبط بذلك من سياسات - فلن يتغير منطقها الكامن وراء امتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نووية. عندما يتعلق الأمر بالعقوبات الأمريكية، فقلّة منها "مرتبطة بالبرنامج النووي" فعلاً، وهي عبارة ظهرت في "خطة العمل المشتركة" التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وكذلك في اتفاق الإطار الموقع في لوزان والذي تم الكشف عنه هذا الشهر ولكن لم يتم تعريف تلك العقوبات في أيٍّ من هاتين الوثيقتين. فمعظم العقوبات مرتبطة بعدة سياسات إيرانية، وليس بأنشطتها النووية فقط. وهذا يعني إما أن تلك العقوبات ستستمر وأن إيران لن تحظى سوى بتخفيف بسيط لها، أم أنه سيتم تخفيف العقوبات وستحصل إيران على الحرية التامة في سياساتها غير النووية أيضاً. وفي الحالة الأخيرة، عندما لن تعد تتوفر العقوبات الأمريكية الأكثر فعاليةً، ستضطر الولايات المتحدة إلى التعويل على العقوبات الأقل فعالية أو الأعمال الأكثر مباشرة ضد إيران. وسيؤدي ذلك على الأرجح إلى تورّط الولايات المتحدة بصورة أكثر في النزاعات الإقليمية، وليس أقل انخراطاً فيها.

ثانياً، من المؤكد أن يؤدي الاتفاق إلى تعكير الديناميات الإقليمية بغض النظر عن التقدم المحرز داخل إيران أو بين الولايات المتحدة وإيران. وقد أكد النقاد أن افتقار اتفاق الإطار إلى شرطٍ يلزم إيران بتفكيك بنيتها التحتية النووية يوحي بأن إدارة أوباما تراهن على تنامي ودية القيادة الإيرانية خلال الأعوام العشرة القادمة. إلا أن قدرة إيران على الوقوف على العتبة النووية تطرح مشكلة سواء تحسنت علاقتها مع الولايات المتحدة أم لا. ومن المستبعد أن يتخلى النظام عن مثل هذه القدرة من تلقاء نفسه حتى إذا أصبح يتحلى بودية أكبر، و بغض النظر إن كان ذلك لأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية فقط. كما أن تاريخ إيران الطويل الحافل بالطموحات والمنافسات الإقليمية بدأ يتسبب منذ الآن بسعي أطراف أخرى في الشرق الأوسط إلى موازنة الإمكانيات الإيرانية أو مضاهاتها، بصرف النظر عن طبيعة النظام في إيران أو موقفه من الولايات المتحدة.

ثالثاً، قد يتبين أن الاتفاق يفتقر إلى الثبات وقد يكون غير مستدام في النهاية بغض النظر عمن سيشغل البيت الابيض للرئاسة الأمريكية. ومن المحتمل أن يتم التنازل في البداية عن العقوبات النفطية والمالية التي فرضتها الولايات المتحدة بدلاً من رفعها؛ لأن الخطوات المباشرة المطلوبة من إيران ليست كافية ولا يمكن الرجوع عنها بما يكفي لكي تستحق رفع فوري للعقوبات. وهذا يعني أن الرئيس أوباما - وخلفه وربما خلف خلفه - سيحتاج إلى المصادقة على الامتثال الإيراني والتأكيد على تعليق العقوبات كل ستة أشهر. ولكن بما أن الاتفاق لا يستلزم شفافيةً تامة وصريحة من قبل إيران، وبما أن حجم البرنامج الإيراني المتبقي سيجعل أعمال التفتيش معقدة (ومرهقة) للغاية، فمن المرجح أن تنتشر الشكوك حول الاحتيال الإيراني على نطاق واسع. كما أن الاضطرابات في المنطقة وغياب أي التزامات من قبل إيران تجاه السياسات الأخرى التي تثير قلق الولايات المتحدة قد تؤثر بشكل متكرر على عملية تطبيق الاتفاق. ومن هنا، توحي هذه المشكلات مجتمعةً إلى أن إعادة التأكيد باستمرار على تخفيف العقوبات قد يكون أمراً صعباً.

لذلك فإن أي اتفاق أكثر استدامةً سيتطلب المزيد من الجانب الإيراني - فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية وتفكيك البنية التحتية النووية للبلاد على حد سواء - في الوقت الذي يُعرض فيه على إيران منذ البداية تخفيفاً أكبر للعقوبات. وإذا رأى المفاوضون استحالة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، عليهم أن يوضحوا كيف ينوون "سد الثقوب" في الاتفاق الراهن[61]. إذا هناك الكثير من التحديات التي تواجه هذا الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة، وعلى الطرفين أن يخلقوا البيئة المناسبة في تلطيف الأجواء السياسة والابتعاد عن المشاحنات والتشنجات السياسة، وأن تعمل الإدارتين على ذلك؛ كي تخلف فرص حقيقية للاتفاق، وهذه التحديات ربما تشكل تهديد على الاتفاق النووي وليس الغاؤه؛ لأن الطرفين الأمريكي والإيراني عازم على تحقيق هذا الاتفاق

والوصول إلى نتائج ايجابية. ولذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهدئة حلفائها في المنطقة وتطمينهم، سواء بالاتصالات أو بإلقاءات المباشرة والاجتماعات، ويعد اجتماع كام ديفيد خير مثال على ذلك. إذ كان هناك في 5/أيار من هذا الشهر قمة تحضيرية وشارك فيها خمسة زعماء من دول "مجلس التعاون الخليجي"، ولم يكن هناك أي إشارة إلى تورط إيران في سوريا أو العراق، ولا إلى دعمها للحوثيين، الذين يشكلون أهداف الحملة الجوية المستمرة التي تقودها السعودية في اليمن. وقد أكد قادة دول "مجلس التعاون الخليجي" [«المجلس»] أيضاً "الحرص على بناء علاقات متوازنة" مع إيران، في حين عبّروا عن قلقهم من نفوذ إيران الإقليمي وتطلعهم الى تأسيس علاقات طبيعية معها قوامها "احترام اسس ومبادئ حسن الجوار". وحول القضية النووية، أعربوا عن أملهم في أن يؤدي الاتفاق الإطاري المبدئي إلى "اتفاق نهائي شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني". وعلى العكس من ذلك كانت إسرائيل محط انتقاد لاذع من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. ويعبر هذا القاء عن الرأي الخليجي المشترك بشأن اتفاق الإطار، ولعل هذا الموقف الإيجابي من دول المجلس، هو نتيجة تيقن صانع القرار الخليجي من أن هذا الاتفاق ماضٍ للأمام ولا سبيل لهم في أفشاله، ومن غير الممكن أن يثني صانع القرار الخليجي الإدارة الأمريكية عن هذا الاتفاق. وهذا يعد تعديل للموقف الخليجي، ورسالة تبشيرية بشأن تلطيف الأجواء بين دول الخليج وإيران ؛ لأن هذا الموقف يعد موقف ترحيبي بشأن الاتفاق فضلاً عن الانتقاد الاذع الذي وجهته دول مجلس التعاون الخليجي إلى إسرائيل والذي يسعد إيران كثيراً. ومن ثم ومن المؤكد أن يلقي بضلالة على المنطقة برمتها في عملية الاستقرار ولا سيما في العراق وسوريا واليمن، وايضا سيسهم في أنجاح اتفاق الاطار النووي. وهناك بعض التسريبات تقول " بأن إيران لا تمانع من عقد الاتفاق النهائي قبل موعده المحدد في يونيو المقبل"، وهذا يدل على أن الإدارتين الأمريكية والإيرانية مقتنعة بهذا الاتفاق رغم المعارضة الإسرائيلية والكونغرس الأمريكي، ووجود نجاحات في المفاوضات الأمر الذي يعجل بعقد الاتفاق النهائي قبل الموعد المحدد للاتفاق النهائي، في ظل ترحيب الطرفين- الإيراني والأمريكي-، وتطمينات الإدارة الامريكية في كامب ديفيد في الولايات المتحدة لدول الخليج في 13_14مايو/ايار/2015.

الخاتمة

رغم التوصل إلى اتفاق أطاري بين الاطراف المتفاوضة في لوزان بين إيران ودول (5+1)، إلا أن ما زال هناك الكثير للوصول إلى اتفاق نهائي، ولا نعرف هل تضمن الاتفاق مداولات سرية أم لا، لا سيما بخصوص الملفات الإيرانية الاخرى مثل الملف الصاروخي، وملف التدخلات الإيرانية في المنطقة والدور الإقليمي، ففي حال تضمن الاتفاق على تلك الملفات فهذا شيء جيد وربما سيسهم في التوصل إلى اتفاق نهائي. أما في حالة عدم تضمين الاتفاق أي من تلك الملفات فهذا سيؤدي إلى اختلاف وخلافات بين إيران ومجموعة الدول الخمسة زائد واحد، وربما يكون الاتفاق قد يعمل وفق دبلوماسية الخطوة خطوة، وكما قال مرشد الجمهورية الإيرانية بأن في حال تم الاتفاق ونجحت المفاوضات وتم الوصول إلى حلول واثبتت الادارة الامريكية صدق نواياها، من الممكن أن يتم التفاوض حول الملفات الاخرى. إلا أن معايير الاتفاق الإطاري تنذر بمشكلات بين الطرفين ولا سيما فيما يتعلق برفع العقوبات والمراقبة والتفتيش والتي عدها السيد الخامنئي-التفتيش- بأنها مسألة خطيرة في انكشاف الأمن الإيراني للدول الاجنبية. وعلى الرغم من المكاسب الإيرانية التي تحققت في هذا الاتفاق إلا أن الادارة الإيرانية ظهرت في اكثر من موقف عدم رضاها عن الاتفاق وعن تعامل الطرف الامريكي مع هذا الاتفاق وهددت في مرات عدة بأنها لا تبالي من نسف الاتفاق. هذا الموقف من الطرف الإيراني يحمل في ثناياه قوه خارجية بقبول داخلي بمعايير الاتفاق كي لا تظهر بالمظهر الركيك ويملى عليها شروط اخرى في المستقبل، فإيران فعلا حصلت على ما تريد من هذا الاتفاق وتركت مالا تريد، واذا ما ارادت الحفاظ على تلك المكاسب يجب عليها أن تظهر بتلك الصورة القوية في سياستها الخارجية فيما يتعلق بالاتفاق النووي وتحديد مستقبلة. أما بخصوص المواقف الدولية والإقليمية المعارضة للاتفاق وهل ستشكل عائقاً للحيلولة دون اتمام ذلك الاتفاق بشكل نهائي، ربما تشكل عائق إلا انها لا يمكن أن تمنع ادارة أوباما من اتمام الصفقة لأسباب عدة: منها اذا ما اخلت الادارة الامريكية بالاتفاق فذلك سيضر بسمعة الولايات المتحدة أمام المجتمع الدولي والرأي العام والاتحاد الاوربي الذي عمل كثيرا من اجل التوصل إلى حلول سلمية، وبعدها ستصبح الولايات المتحدة هي الطرف الملام في فشل الصفقة. بالمقابل أيضا الكل يعرف بأن الدول الرافضة لهذا الاتفاق هي إسرائيل ودول الخليج وهما رافضان اساسا قبل بدء المفاوضات إلا أن ذلك الرفض لم يكن عائقاً امام ادارة أوباما واصراره على التوصل إلى حل سلمي بخصوص الملف النووي الإيراني الذي صدع رأس الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، كذلك ستعمل الولايات المتحدة على تطمين تلك الاطراف الرافضة من الحلفاء والاصدقاء بأنها لم تطلق يد إيران في المنطقة وتكون هي اللاعب الوحيد في المنطقة، لاسيما أن تلك الدول هي عارفة بأن للولايات المتحدة مصالح وحلفاء في المنطقة ومن غير الممكن أن تعمل على ذلك، حتى لو اخذت الولايات المتحدة على عاتقها الانسحاب من المنطقة نحو محيط الباسيفيك لاحتواء العملاق الصيني الذي بدء يشكل تهديد على مصالح الولايات المتحدة في أسيا. هذا فضلا عن أن الولايات المتحدة ربما تعمل على تضمين الاتفاق النهائي بتقليص دور إيران في المنطقة وكبح جماح دورها الإقليمي ومشاريعها. وفي الوقت الذي تحاول تلك الدول الرافضة للاتفاق أن تضغط على الادارة الامريكية في ذلك، إلا أن الاخير ستكون مجبرة في اتمام تلك الصفقة؛ لأن ادارة أوباما عازمة على حل الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران وتصحيح مسار السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة وربما يجعل إيران حليف استراتيجي في المنطقة نتيجة لموقعها الاستراتيجي والجيو-سياسي وقوتها العسكرية ودورها الإقليمي، فإيران استطاعت أن تقوض المشاريع الامريكية في المنطقة وأن تدير اكثر من ملف على الرغم من العقوبات الاقتصادية الخانقة. أيضا الولايات المتحدة ايقنت بعدم استطاعتها بإدارة المنطقة بمفردها كما كانت سابقا. وهذا ما كشفته الازمة السورية، فهناك إيران وروسيا أيضا التي اصبحت قوى كبرى في السياسة الدولية مع الصين ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط، ولذلك تعد روسيا اليوم خير من استثمر ازمات المنطقة في عودتها كلاعب اساس في السياسة الدولية، فضلاً عن ذلك استراتيجية أوباما تريد أن تعتمد على الادارة

المشتركة للمنطقة مع الحلفاء والحفاظ على استقرارها بعدما تيقنت بالدور الروسي والإيراني في المنطقة، حتى تتمكن من الانسحاب الجزئي من المنطقة باتجاه الصين. لكن بكل الأحول سوف يكشف هذا الاتفاق عن انفراج في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وربما تكون إيران حليفة للولايات المتحدة في المنطقة في إدارة الملفات العالقة بين الطرفين، على الرغم من معارضة إسرائيل. وهذا ما سينعكس ايجاباً على أمن المنطقة المشتعلة. إذا في ضوء ما تقدم يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات وهي :

1. يجب على الولايات المتحدة وإيران اذا ما ارادوا النجاح في الاتفاق المقبل عليهم تلطيف الاجواء والابتعاد عن التشنجات السياسة، وعلى ما يبدو أن إيران بادرت بهذا الشيء حين استبدلت شعارات " الموت للولايات المتحدة" بشعارات سلام.
2. يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تتقبل فكرة التقارب الأمريكي الإيراني في ظل التطمينات الأمريكية لها، وربما اخذت تشجع هذا الاتفاق والوصول إلى اتفاق ناجح، وهذا ما كشفت عنه اجتماع يوم 5مايو/ ايار/ اجتماع كامب ديفيد، واجتماعات يوم 13و14مايو/ايار/ 2015 في الولايات المتحدة الامريكية.
3. انتقاد دول مجلس التعاون الخليجي لإسرائيل وعدوانيتها اتجاه فلسطين في الاجتماع المذكور اعلاه، وتشجيعها لاتفاق امريكي-إيراني، سيفتح نافذة التواصل إلى اتفاقيات وتطمينات مشتركة وحل القضايا العالقة بين إيران ودول الخليج.
4. اصطفاف دول الخليج بجانب الدول المؤيدة للاتفاق النووي بين إيران ودول (5+1)، سيجعل إسرائيل أن تغير من بعض مواقفها اتجاه هذا الاتفاق، والتراجع عن نواياها.
5. على الرغم من كل التحديات التي تواجه الاتفاق، إلا أن هذا الاتفاق سيشكل اساساً لاتفاق نهائي في يونيو/حزيران 2015 وربما قبل الموعد المحدد، وسيكون له أثار إيجابية على عملية الاستقرار في المنطقة، وعلى الاقتصاد الإيراني مما سينعكس ايجاباً على التبادل التجاري بين العراق وإيران. وسيخلق الارضيات المشركة بين دول المنطقة إذا احترمت إيران الاتفاق وتطمين دول المنطقة بسلمية نواياها. ومهما تقارب الطرفين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد اتمام صفقة الاتفاق النووي، إلا انه لا يمكن أن تصل العلاقات بين البلدين إلى حد التطبيع.

الهوامش

*. مادة البلوتنيوم: هي مادة انشطارية حساسة تولد لدى انشطارها طاقة أكبر بكثير من تلك التي تتولد من انشطار اليورانيوم، لذلك كانت الوقود الأهم للقنبلة الانشطارية الحديثة، والبلوتونيوم غير موجود في الطبيعة، لكن يمكن إنتاجه من خلال معالجة اليورانيوم داخل مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل. للمزيد انظر الرابط: https://goo.gl/Ivk6ud .

1. http://goo.gl/Fu09ty : انظر موقع الساحة الدولية 2015/4/3.
2. نص وثيقة البيت الأبيض حول الخواص المحدّدة للعمل بشأن البرنامج النووي الإيراني، البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، iipdigital/موقع وزارة الخارجية الامريكية، 3نيسان/أبريل 2015. انظر: http://goo.gl/tf2X2K
3. http://soo.gd/QT0o : انظر موقع المسلة الاخباري 2015/4/3.
4. موقع الساحة الدولية، مصدر سابق.
5. نص وثيقة البيت الأبيض حول الخواص المحدّدة للعمل بشأن البرنامج النووي الإيراني، موقع وزارة الخارجية الامريكية، مصدر سابق.
6. موغيريني، فريديريكا، الاتفاق على المعايير الأساسية بشأن النووي الإيراني، مركز DW الاعلامي، انظر الرابط: http://goo.gl/kXWce1 :
7. حرفوش، إياد، الاتفاق النووي الإيراني؛ بين المهللين للنصر وللهزيمة، 2015/4/3. انظر الرابط: http://goo.gl/dpv3nY :
8. انظر الرابط: http://goo.gl/tHX8I5 :
9. حرفوش، إياد، المصدر السابق.
10. http://goo.gl/Fu09ty : انظر موقع الساحة الدولية 2015/4/3.
11. السامرائي، ماجد احمد، المؤتمرات الاستراتيجية في العلاقات الروسية- الإيرانية، مقالة منشورة في صحيفة الشرق الاوسط، العدد 8163، 2001/4/4.
12. حسنين، رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، 2011، ص 85.
13. العكلة، وسام الدين، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟. دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الاقليمية والدولية، بـ/ط، دمشق، 2013، ، ص 283.
14. http://goo.gl/H8EZtd : انظر موقع الجزيرة 2015/4/3.
15. http://www.dostor.org/801995 : انظر شبكة الدستور 2015/4/3.
16. موقع الساحة الدولية، مصدر سابق.
17. موسى، حلمي، إسرائيل: الاتفاق النووي ليس سيفاً مسلطاً علينا، الثلاثاء 31 إذار (مارس) 2015، انظر موقع موقف الاعلام المركزي: http://goo.gl/GBXCj0

18. موقع الجزيرة، مصدر سابق.
19. جورج، فريدمان، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، عرض: هاجر ابو زيد، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد62، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014، ص215.
20. المصدر نفسه، ص 215-216.
21. ماكوفسكي، دفيد، إسرائيل تؤمن أن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها على إيران إلى أقصى الحدود الممكنة، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 3 نيسان/أبريل 2015. انظر الرابط: http://goo.gl/tDzCq4
22. المصدر نفسة.
23. العكلة، وسام الدين، إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني، اذار/ 2012، ص6. انظر الرابط: http://goo.gl/sK682H
24. العكلة، وسام الدين، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟. دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الاقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 269.
25. عز العرب، محمد، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد62، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014، ص 131.
26. http://goo.gl/Fu09ty: ما هي بنود الاتفاق النووي الايراني ؟! .. وبعض مواقف ردود الفعل الغربية والعربية والروسية والاحتلال.
27. نيويورك تايمز، تعهدات أمريكية لتهدئة مخاوف إسرائيل والسعودية عقب الاتفاق مع إيران، 2013.انظر الموقع: http://goo.gl/AI3g12
28. إبراهم، امير، موقع صهيوني: تنسيق سري بين السعودية و إسرائيل لشن هجوم ضد إيران، الاثنين، نوفمبر 11، 2013، انظر الموقع: http://goo.gl/HfmWrU
29. المصدر نفسه.
30. عيد، رياض، الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الاقليمية، انظر الموقع: http://goo.gl/X3VOqI
31. جورج، فريدمان، مصدر سابق، ص 213-214.
32. المصدر نفسه، ص 215.
33. المطيري، عبد الله فالح، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص 82-83.
34. ابراهيم، أمير، هآرتس": المحور المعادي لإيران يتفكك.. وإسرائيل ستصبح بمفردها قريبًا،17 مايو، 2014. انظر الموقع: http://goo.gl/5nQX29
35. جورج، فريدمان، مصدر سابق، ص 212.
36. عيد، رياض، مصدر سابق.
37. المصدر نفسه.
38. عيد، رياض، مصدر سابق.
39. George Friedman, Israelis, Saudis and the Iranian Agreement, NOVEMBER 26, 2013: https://goo.gl/KAAdU7
40. هنري كيسنجر: صفقة إيران وعواقبه، لقاء صحفي: جورج شولتز /وول ستريت جورنال، 9/أبريل 2015. http://goo.gl/jjv3Tq
41. درويش، نعيم، ملامح انقلاب السياسة الامريكية، القبس، العدد 15033، السنة 44، 8/أبريل 2015.
42. عبد القادر، اشرف عبد العزيز، انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، 10ديسمبر 2013. انظر الرابط: http://goo.gl/xb1Jps
43. عز العرب، محمد، مصدر سابق، ص 132-133 وص 134.
44. العكلة، أمن الخليج العربي بين سندان التهديدات الإيرانية ومطرقة الدرع الصاروخية الامريكية، نيسان/أبريل 2012، ص7.
45. عبد القادر، اشرف عبد العزيز، مصدر سابق.
46. المطيري، عبد الله فالح، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص42.
47. عبد القادر ،اشرف عبد العزيز، مصدر سابق.
48. عز العرب، محمد، مصدر سابق، ص 133-143.
49. عبد القادر ،اشرف عبد العزيز، مصدر سابق.
50. المصدر نفسه.
51. همام، سامح، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، عدد تموز/ يوليو 2006.
52. http://goo.gl/PHjAik : انظر شبكة الشاهد برس، مكاسب.. ومخاطر الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، 30 ابريل2015.

53. مايكل، سينغ، العوامل الناقصة في اتفاق الإطار النووي الإيراني، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، انظر الرابط: http://goo.gl/ZQivT1
54. كيسنجر، هنري، صفقة إيران وعواقبها، مصدر سبق ذكرة.
55. http://goo.gl/PHjAik : انظر شبكة الشاهد برس، مصدر سابق.
56. مايكل، سينغ، مصدر سابق.
57. **http://goo.gl/PHjAik** : انظر شبكة الشاهد برس، مصدر سابق.
58. دينيس روس، في ظل اتفاق أو في غيابه، ستبقى إيران تشكل تهديداً نووياً، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 31 إذار/مارس 2015. انظر الرابط:http://goo.gl/F8vA1V
59. خلجي، مهدي، خامنئي يحذر من إمكانية انهيار الاتفاق النووي، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقالة منشورة في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 9نيسان/أبريل 2015.انظر الرابط: http://goo.gl/pABqRY .
60. ماكيمنوس، دوويل، الاتفاق النووي لن يلين جانب إيران مع الولايات المتحدة، اخبار الساعة، نشرة تحليلية، العدد5684، مركز الامارات، 8/ابريل2015، ص5.
61. سينغ، مايكل، ثلاثة عيوب في اتفاق الإطار النووي الإيراني من شأنها تقويض الاتفاق النهائي، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة، 28/نيسان/2015. http://goo.gl/MHOaje

المصادر

اولاً: الرسائل

1. حسنين، رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، 2011.
2. المطيري، عبد الله فالح، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2011.

ثانياً: المقالات والبحوث

1. إبراهم، امير، موقع صهيوني: تنسيق سري بين السعودية و إسرائيل لشن هجوم ضد إيران، الاثنين، نوفمبر 11، 2013، انظر الموقع: http://goo.gl/HfmWrU
2. جورج، فريدمان، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، عرض: هاجر ابو زيد، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد62، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014.
3. خلجي، مهدي، خامنئي يحذر من إمكانية انهيار الاتفاق النووي، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقالة منشورة في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 9نيسان/ أبريل 2015. انظر الرابط: http://goo.gl/pABqRY .
4. درويش، نعيم، ملامح انقلاب السياسة الامريكية، القبس، العدد 15033، السنة 44، 8/أبريل 2015.
5. دينيس روس، في ظل اتفاق أو في غيابه، ستبقى إيران تشكل تهديداً نووياً، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 31 إذار/مارس 2015. انظر الرابط:http://goo.gl/F8vA1V
6. السامرائي، ماجد احمد، المؤتمرات الاستراتيجية في العلاقات الروسية- الإيرانية، مقالة منشورة في صحيفة الشرق الاوسط، العدد 8163، 2001/4/4.
7. عبد القادر، اشرف عبد العزيز، انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، 10ديسمبر 2013. انظر الرابط: http://goo.gl/xb1Jps
8. عز العرب، محمد، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد62، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014.
9. عيد، رياض، الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الاقليمية، انظر الموقع: http://goo.gl/X3VOqI
10. العكلة، وسام الدين، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟. دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الاقليمية والدولية، بـ/ط، دمشق، 2013.
11. العكلة، أمن الخليج العربي بين سندان التهديدات الإيرانية ومطرقة الدرع الصاروخية الامريكية، نيسان/أبريل 2012.
12. العكلة، وسام الدين، إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني، اذار/ 2012، ص6. انظر الرابط: http://goo.gl/sK682H
13. مايكل، سينغ، العوامل الناقصة في اتفاق الإطار النووي الإيراني، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، انظر الرابط: http://goo.gl/ZQivT1
14. ماكوفسكي، دفيد، إسرائيل تؤمن أن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها على إيران إلى أقصى الحدود الممكنة، ترجمة: معهد الولايات المتحدة، مقال منشور في معهد الولايات المتحدة لسياسة الشرق الأدنى، 3 نيسان/أبريل 2015. انظر الرابط: http://goo.gl/tDzCq4

15. ماكيمنوس، دوويل، الاتفاق النووي لن يلين جانب إيران مع الولايات المتحدة، اخبار الساعة، نشرة تحليلية، العدد5684، مركز الامارات، 8/ابريل2015.
16. همام، سامح، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، عدد تموز/ يوليو 2006.
17. George Friedman, Israelis, Saudis and the Iranian Agreement, NOVEMBER 26, 2013: https://goo.gl/KAAdU7

ثالثاً: النصوص والتقارير

1. نص وثيقة البيت الأبيض حول الخواص المحدّدة للعمل بشأن البرنامج النووي الإيراني، البيت الابيض، مكتب السكرتير الصحفي، iipdigital/موقع وزارة الخارجية الامريكية، 3نيسان/أبريل 2015. انظر: http://goo.gl/tf2X2K
2. هنري كيسنجر: صفقة إيران وعواقبه، لقاء صحفي: جورج شولتز /وول ستريت جورنال، 9/أبريل 2015. http://goo.gl/jjv3Tq

رابعاً: مواقع الأنترنيت والشبكات الدولية

1. ابراهيم، أمير، هآرتس": المحور المعادي لإيران يتفكك.. وإسرائيل ستصبح بمفردها قريبًا،17 مايو، 2014. انظر الموقع: http://goo.gl/5nQX29
2. إبراهم، امير، موقع صهيوني: تنسيق سري بين السعودية و إسرائيل لشن هجوم ضد إيران، الاثنين، نوفمبر 11، 2013، انظر الموقع: http://goo.gl/HfmWrU
3. http://goo.gl/Fu09ty : انظر موقع الساحة الدولية 2015/4/3.
4. حرفوش، إياد، الاتفاق النووي الإيراني؛ بين المهللين للنصر وللهزيمة، 2015/4/3. انظر الرابط. http://goo.gl/dpv3nY .
5. عيد، رياض، الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الاقليمية، انظر الموقع: http://goo.gl/X3VOqI
6. موغيريني، فريديريكا، الاتفاق على المعايير الأساسية بشأن النووي الإيراني، مركز DW الاعلامي، انظر الرابط.http://goo.gl/kXWce1
7. موسى، حلمي، إسرائيل: الاتفاق النووي ليس سيفاً مسلطاً علينا، الثلاثاء 31 إذار (مارس) 2015، انظر موقع موقف الاعلام المركزي: http://goo.gl/GBXCj0
8. نيويورك تايمز، تعهدات أمريكية لتهدئة مخاوف إسرائيل والسعودية عقب الاتفاق مع إيران، 2013.انظر الموقع: http://goo.gl/AI3g12
9. http://soo.gd/QT0o : انظر موقع المسلة الاخباري 2015/4/3.
10. انظر الرابط. http://goo.gl/tHX8I5 :
11. http://goo.gl/Fu09ty : انظر موقع الساحة الدولية 2015/4/3.
12. http://goo.gl/H8EZtd : انظر موقع الجزيرة 2015/4/3.
13. http://www.dostor.org/801995 : انظر شبكة الدستور 2015/4/3.
14. http://goo.gl/Fu09ty: ما هي بنود الاتفاق النووي الايراني ؟! .. وبعض مواقف ردود الفعل الغربية والعربية والروسية والاحتلال.
15. http://goo.gl/PHjAik : انظر شبكة الشاهد برس، مكاسب.. ومخاطر الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، 30 ابريل2015.